

المنظومة التربوية الجزائرية خلال الفترة 1962-2013

بوشيخي عائشة¹ & مكوي سمية² & بوشيخي فاطمة³

ملخص:

بعد حصولها على استقلالها في 1962، تواجدت المدرسة الجزائرية في ظروف صعبة للغاية تميزت بانتشار الأمية بمعدل يقارب 95%، بخسارة في عدد المدرسين وباكساح اللغة الفرنسية في المقام الأول في التعليم وبعدها تأتي اللغة العربية. مما دفع بالدولة آنذاك لرفع التحدي ووضع أسس للنظام التعليمي. لقد عرف نظام التعليم عدة إصلاحات على مختلف مستويات التعليم بما فيها الابتدائي، المتوسط، الثانوي وحتى التعليم العالي. أول إصلاح كان عبر الأمر رقم 35-76 بتاريخ 16 أبريل 1976. كان الهدف من الإصلاحات المتتالية التي تبنتها الدولة هو تحسين العائد المدرسي و تصحيح نقائص النظام القديم الذي يتسم بنسب عالية من التسرب المدرسي وإخفاقاته وكذا ضعف التأهيل والمستوى التعليمي وهذا رغم المبالغ المعتبرة المرصودة لقطاع التربية. الهدف من هذا المقال وهو التعرف على واقع المنظومة التربوية في الجزائر عبر مختلف السياسات والإصلاحات التي تبنتها الدولة ومختلف الميزانيات المرصودة للنظام منذ 1962 حتى 2013 ومعرفة كيف انعكس ذلك على نتائج التعليم.

الكلمات المفتاحية:

المنظومة التربوية – الإنفاق العام- التلاميذ- إصلاحات- تسرب مدرسي- رسوب مدرسي- أساتذة.

Résumé :

L'école algérienne a vu le jour, au lendemain de l'indépendance, en 1962, dans des conditions extrêmement difficiles, le taux d'analphabétisme étant, à l'époque, de 95%, l'Algérie s'est retrouvée avec un grand déficit en enseignants, le français était la langue d'enseignement principale et l'arabe était enseigné comme seconde langue. Ce qui a incité l'Etat à relever le défi de mettre en place les bases du système éducatif. Le système éducatif algérien a connu diverses réformes qui ont touché à tous les niveaux de l'enseignement primaire, moyen et secondaire et même le supérieur. L'ordonnance n°76-35 du 16 avril 1976 a été, durant plusieurs années, le cadre de référence de l'éducation et de la formation en Algérie. L'ensemble des réformes successives adoptées par l'Etat algérien, avaient pour objectif l'amélioration du rendement scolaire et de pallier aux carences de l'ancien système qui se manifestent par un taux très élevé de déperditions et d'échecs scolaires, la baisse de qualification, et ce malgré les budgets conséquents désignés pour l'éducation.

Le but de cet article consiste à connaître la réalité du système éducatif Algérien à travers les différentes politiques adoptées et les différents budgets attribués au système depuis 1962 jusqu'à 2013, et de connaître les conséquences de ses politiques sur l'éducation.

Mots clés: Système éducatif- dépense publique-élèves-réformes -déperdition scolaire- échec scolaire - enseignants

Summary :

The Algerian school emerged in the aftermath of independence in 1962, under extremely difficult conditions, the illiteracy rate is at the time, 95% , Algeria found itself with a big deficit in teachers, French was the main language of instruction and Arabic was taught as a second language. What prompted the state to meet the challenge of establishing the foundations of the education system. The Algerian education system has undergone various reforms that have affected all levels of primary, middle and secondary and even higher. Ordinance No. 76-35 of 16 April 1976 has been for many years, the reference framework of education and training in Algeria.

All successive reforms adopted by the Algerian state , aimed to improve the academic performance and to overcome the deficiencies of the old system, manifested by a very high rate of school failures and losses , lower qualification , despite the substantial budgets designated for education.

The purpose of this article is to know the reality of the Algerian education system through the various policies adopted and the various budgets allocated to the system from 1962 to 2013, and know the consequences of their policies on education.

Keywords: Educational system- public expenditure- students - reforms -attrition - dropout- school failure - teachers

JEL Code: I21 Analysis of Education, Educational Finance I22, I28 Government Policy

¹ bouchikhiaicha@yahoo.fr

² soumia_GRH@yahoo.fr

³ طالبة دكتوراه ل.م.د. fati_ge@live.com

مقدمة:

لقد نتج عن الحقبة الاستعمارية مجتمع جزائري متخلفا اجتماعيا تواجهه تحديات جمة مثل الفقر نسبة أمية تتجاوز 85 بالمائة، وجود منظومة تربوية أجنبية بعيدة كل البعد عن واقع أهداف و تطلعات المجتمع الجزائري، محدودية في الطاقات، وجود عدد ضئيل من المتمردين، سوء التأطير التقني و الإداري العام للبلاد، الاستعانة بالقلة من إطارات القطاع التربوي الاجتماعي على حساب المهام التربوية و التكوينية في الإدارة.

غداة الاستقلال سعت المنظومة التربوية إلى تجسيد الحق في التربية. و لم تبدأ المنظومة من الفراغ بل كانت انطلاقها مستمدة من الأبعاد التاريخية و الحضارية للأمة الجزائرية. منذ 1962 اتبعت مجموعة من الإجراءات كالتوظيف المباشر للممرنين والمساعدين، تأليف الكتب المدرسية، بناء المرافق التعليمية، اللجوء إلى التعاقد و التعاون مع البلدان الشقيقة و الصديقة. و بدراسة دقيقة لنظام التربية في الجزائر نجد أن الدولة أولتله اهتماما كبيرا وواسعا، وبذلك لم يفلت قطاع التربية من الطابع الاجتماعي الغالب عليه كغيره من القطاعات الاجتماعية الأخرى مما جعله يعرف العديد من المشاكل كالتسرب المدرسي وضعف المستوى التعليمي والرسوب في الأطوار الابتدائية و هذا رغم ما رصدته الجزائر من مبالغ ضخمة للقطاع، مما جعلها تقوم بعدة إصلاحات لهذا القطاع.

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع المنظومة التربوية الجزائرية في ظل السياسات المنتهجة وفي ظل المبالغ المرصودة لها وكيف انعكس ذلك على نتائج التعليم؟

للإجابة على الإشكالية تم وضع الخطة التالية:

1- الإصلاحات التربوية منذ الاستقلال

2- الإنفاق العام على المنظومة التربوية

3- نتائج الإصلاحات و الإنفاق العام

أهمية البحث:

- تبيان أهمية التعليم بالنسبة للأمة الجزائرية.
- إبراز المكانة التي يحتلها قطاع التعليم في السياسة العامة للدولة.
- توضيح التغيرات التي عرفتتها المدرسة الجزائرية عبر مختلف الإصلاحات المعتمدة منذ 1976 وحتى وقتنا الحالي.
- التعريف بالمشاكل التي يعرفها قطاع التربية و التعليم رغم المجهودات الإصلاحية.

الهدف من البحث:

- توضيح الوضع الكارثي الذي طبع المدرسة الجزائرية غداة الاستقلال.
- إظهار المجهودات البالغة التي بذلتها الدولة من أجل الحفاظ على الهوية الجزائرية بعد رحيل المستعمر الفرنسي من خلال النهوض بقطاع التربية و التعليم باعتباره الركيزة الأساسية لإعداد الأجيال المستقبلية حاملة مشعل أجدادها.
- إبراز الدور المتواصل للدولة الجزائرية للنهوض بقطاع التربية و التعليم من خلال الإنفاق المستمر و المتنامي .
- الكشف عن الإيجابيات التي نتجت عن السياسة التربوية وفي نفس الوقت الكشف عن النتائج السلبية لها.

التحليل:

أولا: نظرة موجزة عن واقع التعليم غداة الاستقلال:

كان للمغادرة المكثفة للفرنسيين غداة الاستقلال في 1962 أثرا ملحوظا من حيث الخسارة الكبرى في مجال الموارد البشرية المرتبطة بالتعليم. ونتيجة لذلك وجدت الجزائر نفسها أمام مشكلة عويصة زاد من حدتها تزايد عدد المتمردين . علما أن العدد تضاعف خلال السنة الدراسية 1962-1963 مقارنة بالسنة الدراسية 1961-1962 حيث انتقل من 353358 إلى 777636 أي بأكثر من 100% و هي زيادة تجاوزت بكثير إمكانيات الدولة البشرية و المادية.

لمواجهة مشكلة الندرة في الموارد البشرية اتخذت الجزائر إجراءات أساسية:

- تم الأول في التوظيف المباشر لكل فرد له دراية و معرفة بسيطة باللغة العربية أو الفرنسية و الأغلبية كانت ذات مستوى شهادة التعليم المتوسط أو ممن كان مدرسا للقرآن بالزوايا.
 - أما الإجراء الثاني تم من خلال اللجوء إلى الدول الشقيقة خاصة مصر، لبنان، العراق وسوريا كما تم مع فرنسا أيضا في شكل تعاون ثقافي. إذ جل المستقدمين كانوا ممن مارس مهنة التعليم بالجزائر و غادرها عشية الاستقلال.
 - كانت الحصيلة النهائية خلال فترة 1962-1963 قد بلغت مجموع 19908 مدرسين منهم 12696 مدرس جزائري و 7212 مدرس أجنبي.(education.gov) وقد تم توظيف 3458 معلما للعربية و 16450 للغة الأجنبية (نوال جاوت، 2012).
- هذا من حيث الموارد البشرية، أما من حيث الموارد المادية خصوصا هياكل الاستقبال فلم تكن الوضعية أحسن حال من الوضعية البشرية و ذلك راجع لقلة حبرات الدراسة مما دفع بالمسؤولين آنذاك تجنيد كل الإمكانيات المتوفرة من محتشدات و ثكنات عسكرية ومحلات تجارية و حتى المساجد في بعض الجهات.
- ونتيجة للصعوبة التي وجدها الجزائر في تغطية المناصب الشاغرة ، لجأ مديري المؤسسات التعليمية إلى إتباع نظم بيداغوجية خاصة مثل:

- تخفيف ساعات العمل المقررة،
 - تجميع الأفواج في فوج واحد،
 - التناوب على حجرة الدراسة الواحدة مرات عديدة في اليوم،
 - أو تناوب المعلم الواحد على أفواج متعددة.
- بعد مرور سنة على الاستقلال بذلت الدولة مجهودات هائلة من أجل بناء هذا القطاع. خصوصا فيما يتعلق بتوفير أماكن الدراسة إذ تحصى وزارة التربية الوطنية 2263 مدرسة ابتدائية خلال السنة الدراسية 1963-1964 لمواجهة العدد الهائل من التلاميذ.

ثانيا: الإصلاحات الأولية:

1- فترة 1962-1967

عرفت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة مشاكل تمثلت في قلة الإطارات و مشكل سيطرة اللغة الفرنسية و انحصار التعليم على مناطق وطبقات معينة. من أجل ذلك أنشأت الوزارة لجنة تكفلت بإعادة النظر في البرامج والمواقيت ولغة التعليم . ففي أول اجتماع لها في 1962/12/15 اتخذت بعض الإجراءات الفورية مثل الجزارة، ديمقراطية التعليم، التعريب، التكوين العلمي والتكنولوجي. و بما أن هذه الفترة هي انتقالية، ونظرا للنقائص التي كانت تسودها فإن التحويلات التي أدخلت تمت بصورة تدريجية وتمت وفقا لأوليات معينة حسب ما تقتضيه متطلبات التنمية وفقا لنظام تربوي يساير هذه المتطلبات. تمثلت هذه الأولويات في:

- تعميم التعليم بإنشاء منشآت تعليمية تمتد إلى المناطق النائية.
- جزارة نظام التعليم.
- التعريب التدريجي للتعليم. خلال هذه الفترة تم القرار بتعريب السنة الثانية تعريبا كاملا، وتدرّس كل المواد المبرمجة باللغة العربية بتوقيت 20 ساعة أسبوعيا.
- وقد نتج عن هذه الإجراءات ارتفاع نسبة المتدربين الذين بلغوا سن الدراسة، إذ قفزت من 20% إبان الدخول المدرسي الأول إلى 70% في نهاية هذه المرحلة.(نوال جاوت،2012).

2- فترة 1970-1989

خلال فترة 1970 قضت الدولة على المدارس الخاصة و وضعت كل المدارس تحت رقابتها. و أصبح التعليم إجباري و مجاني لكل الأطفال من السنة 6 حتى 16 من السنة الأولى ابتدائي حتى الجامعة.(Encyclopédie agora, 2012) وخلال نفس الفترة وقع انفصال في النظام التربوي حيث ظهرت وزارات تسير بكل استقلالية وهي وزارة التربية الوطنية، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ووزارة التكوين والتعليم المهنيين.

كما عرفت الفترة صدور أمرية 16 أبريل 1976⁴ و هي الأمرية الخاصة بتنظيم التربية و التكوين في الجزائر. فاهتمت بتنظيم التعليم الثانوي و ظهور التعليم الثانوي المتخصص و تنظيم التربية التحضيرية و في هذا المقام نصت المادة 22 على أن تكون لغة التعليم التحضيرية هي اللغة العربية فقط أما المادة 19 تنص على أن التعليم يكون للأطفال الذين لم يبلغوا سن القبول الإلزامي. كما نصت المادة 5 على مجانية التعليم عند كل المستويات والمؤسسات المدرسية.

كما تضمنت الأمرية مشروع المدرسة الأساسية ومدتها 9 سنوات وهي تضم التعليم الابتدائي (6 سنوات) والتعليم المتوسط (اختصرت مدته من 4 إلى 3 سنوات). لم تنسى الأمرية ربط النظام التربوي بالحياة العملية والتفتح على عالم العلوم والتقنيات من خلال "تخصص جزء من المناهج للتدريب على الأعمال المنتجة المفيدة اجتماعيا واقتصاديا" حسب ما تضمنه نص المادة 12. خلال 1984 دخل مشروع إصلاح التعليم الثانوي حيز التنفيذ و رافقه تغييرات على البرامج التعليمية حيث تم الاعتماد على إعداد البرامج على المقاربة بالأهداف و إعداد مطبوعات البرامج لكل مادة (djazair50.dz) أهم مميزات الحقبة الممتدة من 1976 إلى 1989 تطبيق المدرسة الأساسية، جزارة البرامج التعليمية والكتب المدرسية وتنصيب لجنة وطنية للإصلاح سنة 1989.

3- الفترة 1990-2002

عرفت هذه الفترة بعض الإصلاحات نسرها في ما يلي حسب تسلسلها الزمني: (djazair50.dz).

- إعادة هيكلة التعليم الثانوي خلال الفترة 1991-2001 حيث تضمنت السنة الأولى العلوم الإنسانية و العلوم التكنولوجية و تضمنت كل من السنة الثانية و الثالثة التعليم العام و التكنولوجي و التعليم الثانوي التأهيلي. إلا أن الالتحاق بالتأهيلي لم يستمر إلا سنة واحدة (hoggar.org)⁵

- إدراج اللغة الإنجليزية في المرتبة الأولى و الفرنسية في المرتبة الثانية (1994-1995).
- تخفيف محتويات برامج التعليم الأساسي و التعليم الثانوي سنة 1994.
- تدريس اللغة الأمازيغية انطلاقا من الموسم الدراسي 1996-1997.

4- الفترة 2003-2014

انطلاقا من 2003 إلى غاية 2014 ظهرت إصلاحات جديدة تضمنت محتوياتها ما يلي:

خلال 2003 صدر الأمر رقم 09/03، المؤرخ في 13 أوت 2003، الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 76/35، المؤرخ في 16 أفريل 1976، والمتضمن تنظيم التربية و التكوين.

ومن أهم ما جاء به هذا الأمر:

- إدراج تدريس اللغة الأمازيغية كلغة وطنية، في نشاطات الإيقاظ أو كمادة مستقلة.
- فتح المجال للمبادرة الخاصة للاستثمار في التعليم، عن طريق إنشاء مؤسسات خاصة للتعليم في جميع المستويات.
- انطلاقا من السنة الدراسية 2003-2004، بعد صدور الأمر 09-03، على المستوى التنظيمي، تم إعادة هيكلة التعليم الأساسي في طورين بدلا من 3 أطوار وهما التعليم الابتدائي ومدته 5 سنوات بدلا من 6 و طور التعليم المتوسط ومدته 4 سنوات بدلا من 3 سنوات. (تقرير، 2004).
- كما تم بعد صدور الأمر 09-03 استحدثت هيأت استشارية هي:-المجلس الوطني للتربية و التكوين، الذي لم ينشأ بعد، المرصد الوطني للتربية و التكوين، المركز الوطني للبيداغوجيا لتعليم تلاميذ، المركز الوطني لإدماج الابتكارات البيداغوجية، تنمية تكنولوجيا الإعلام والاتصال في التربية، و اللجنة الوطنية للمناهج.

⁴ المرسوم 35-75 الصادر بتاريخ 16 ابريل 1976 . الجريدة الرسمية. العدد 33 الصادر في 23 ابريل 1976

⁵http://www.hoggar.org/index.php?option=com_content&view=article&id=487;-----&catid=130:benmohammed-naim

- الاهتمام البالغ لتكوين المعلمين و الأساتذة أثناء الخدمة انطلاقا من 2003. وبذلك تكون البيداغوجية لأول مرة تطبق على أساس مناهج مبنية على الكفاءات بدلا عن المضامين.
- كما تم خلال نفس الفترة أي 2003 الاعتماد على كتب مدرسية ملائمة لبيداغوجية الكفاءات.
- أصبح التعليم الثانوي ينقسم إلى تعليم ثانوي عام و تعليم ثانوي متخصص و تعليم ثانوي تقني و مهني.(بوفلجة غياث، 2003).
- التعليم الثانوي العام يتضمن شعب الرياضيات، العلوم التجريبية و الفلسفة. مدة الدراسة به 3 سنوات و يحصل من خلاله التلميذ على شهادة البكالوريا التي تسمح له الالتحاق بالجامعة.
- التعليم الثانوي المتخصص (الصناعي و التجاري) مدة الدراسة به 5 سنوات يحصل من خلالها التلميذ على شهادة بكالوريا تقني و التي تسمح له الالتحاق بالجامعة.
- التعليم الثانوي التقني و المهني ، مدة الدراسة فيه 3 سنوات و البكالوريا المحصل عليها تقني رياضي و تقني محاسبي وهي تسمح لمن يجتازها الالتحاق بالجامعة.
- انطلاقا من السنة الدراسية 2005-2006 تم إعادة هيكلة التعليم الثانوي العام و التكنولوجي وفقا للشكل التالي:
- تنظيم السنة الأولى من التعليم الثانوي العام و التكنولوجي في جذعين مشتركين:
 - أ- الجذع المشترك آداب و يتفرع إلى: شعبة اللغات الأجنبية و شعبة الآداب و الفلسفة.
 - ب- الجذع مشترك علوم و تكنولوجيا و يتفرع إلى: شعبة الرياضيات، شعبة التسيير والاقتصاد وشعبة العلوم التجريبية. و شعبة تقني رياضي التي تتكون من الهندسة الميكانيكية، الهندسة الكهربائية، الهندسة المدنية و هندسة الطرائق.
- واعتبرت إعادة الهيكلة هذه بالنظر إلى التوجهات العالمية في مجال التعليم. و الأشكال المبرمجة في التعليم الثانوي تجمع ما بين التعليم الإلزامي، التعليم العالي والتكوين و التعليم المهنيين.
- تأجيل تدريس اللغة الفرنسية من السنة الثانية إلى السنة الثالثة ابتدائي انطلاقا من السنة الدراسية 2006-2007 (نشرية 2006-2007)⁶.
- صدور القانون التوجيهي رقم 04-08، المؤرخ في 23 جانفي 2008. وهو النص التشريعي، الذي يرمي إلى تجسيد المسعى الشامل للدولة الجزائرية لإصلاح المنظومة التربوية.
- يختلف هذا القانون عن الأمر رقم 35.76، المؤرخ في 1976/4/16 في النقاط التالية:
- حصر مجاله في قطاع التربية (التربية التحضيرية، التعليم الأساسي، التعليم الثانوي).
- تكييف النظام التربوي مع التحولات الناجمة عن انتعاش سياسة اقتصاد السوق.
- إتاحة الفرصة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين لفتح مؤسسات للتربية والتعليم في إطار الشروط التي يحددها التشريع والتنظيم.
- إدراج تعليم اللغة الأمازيغية والمعلوماتية في مجمل مؤسسات التعليم والتكوين.
- ضبط حقوق وواجبات أعضاء الجماعة التربوية (التلاميذ، المدرسون، المديرون).
- وضع إطار قانوني لمعاقبة المخلين بالأحكام المتعلقة بالطابع الإلزامي للتعليم الأساسي.
- إلغاء احتكار الدولة لتأليف الكتب المدرسية وإقامة نظام لاعتمادها والمصادقة على الوسائل التربوية المكتملة والمؤلفات شبه المدرسية.
- إنشاء المرصد الوطني للتربية والتكوين واستحداث مجلس وطني للمناهج كهيئة علمية بيداغوجية مستقلة تعنى بمهمة تصور وإعداد برامج التعليم.
- ثالثا: الإتفاق على قطاع التربية:**
- 1- نفقات التسيير**
- إن الاهتمام بقطاع التربية و التعليم في الجزائر يعود بجذوره إلى فترة الاستقلال حيث صخرت الدولة له حصة معتبرة من ثرواتها من خلال إنشاء الكثير من المؤسسات التعليمية في جميع أنحاء البلاد من مدن و قرى.
- يعود الاهتمام المتزايد بقطاع التربية والتعليم إلى الهدف الذي رسمته الدولة وهو تحقيق التنمية والذي لا يمكن بلوغه إلا عن طريق الاعتماد على موارد بشرية ذات كفاءات عالية تتحكم في الطرق الحديثة للتكنولوجيا. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال توفير موارد مالية معتبرة .
- 1-1- تطور نفقات التسيير :**
- أ- فترة الستينيات "60":
- فخلال فترة "60" سجلنا أكبر نمو بمعدل تجاوز 54% خلال سنة 1965 مقارنة بسنة 1964 و في سنة 1967 سجلنا نسبة نمو تقدر بما يقارب 8% و هي أقل بثلاث مرات من معدل سنة 1966. أما معدل النمو المتوسط للفترة اقتراب من نسبة 22.5% أما معدل الفترة 67-69 و هي فترة المخطط التجريبي الثلاثي تجاوز بقليل 10.50%.

⁶ النشرة الرسمية للتربية الوطنية. الدخول المدرسي 2006-2007-المديرية الفرعية للتوثيق . عدد خاص سبتمبر 2006

أما من حيث أهمية هذه النفقات من مجموع النفقات العامة للدولة فهي اقتربت في المتوسط من 20% كما هو موضح في بيانات الجدول التالي:

الجدول 1: نفقات تسيير قطاع التربية والتعليم و تطورها للفترة 1964-1969 (المبلغ بالآلاف دج)

1969	1968	1967	1966	1965	1964	
3890000	2539000	3332000	3200000	3052580	2632194	مجموع نفقات التسيير للدولة(1)
850000	745000	680000	630000	497138	322719	نفقات التسيير لقطاع التربية (2)
21,85	29,34	20,41	19,69	16,29	12,26	نسبة نفقات التسيير من نفقات التسيير للدولة(3)=(1)/(2)
14,09	9,56	7,94	26,73	54,05		معدل نمو نفقات التسيير لقطاع التربية(4)
22.47%						معدل النمو المتوسط للفترة
19.79%						النسبة المتوسطة لنفقات التسيير من مجموع الإنفاق الكلي للدولة

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (ONS. rétrospective statistique 1962-2011 (chapitre VI éducation) و حساب النسب من طرف الباحثين.

ب- فترة السبعينيات "70":

خلال فترة "70" سجلنا أكبر نمو في نفقات التسيير بمعدل اقترب من 19% خلال سنة 1972 متجاوزا بذلك سنة 1971 بما يقارب 3 مرات المبلغ المنفق على التسيير. أما معدل الفصل الأول قد اقترب من 14% متجاوزا معدل فترة "60" بثمانية نقاط تقريبا. عرفت الفترة تنفيذ المخطط الرباعي الأول (1970-1973) و المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) وقد عرفت كل فترة نموا في النفقات بنسبة متوسطة تقدر على التوالي بنسبة 13.97% و 18.22% و يرجع ذلك بالأساس إلى ارتفاع أسعار البترول. أما من حيث الأهمية مقارنة بنفقات التسيير الإجمالية قدرت نفقات التسيير خلال المخططين على التوالي 21.94% و 17.76%. أما عند المقارنة بفترة "60" نلاحظ انخفاض معدل النمو المتوسط للنفقات السنوية من 22.47% إلى 17.60% و انخفاض ضئيل إلى حد الثبات في معدل نموها مقارنة بالاعتمادات الكلية في المتوسط من 20% إلى 19.78% كما هو موضح في بيانات الجدول الموالي:

الجدول 2: نفقات تسيير قطاع التربية والتعليم و تطورها للفترة 1970-1979 (المبلغ بالآلاف دج)

معدل نمو النفقات خلال الفترة 79/70 17.60%	1974	1973	1972	1971	1970	
	7637000	6430000	5500000	4915000	4447000	مجموع نفقات التسيير للدولة(1)
	1609900	1429000	1233665	1036993	980000	نفقات التسيير لقطاع التربية (2)
	21,08	22,22	22,43	21,10	22,04	نسبة نفقات التسيير من نفقات التسيير للدولة(3)=(1)/(2)
	12,66	15,83	18,97	5,82	15,29	معدل نمو نفقات التسيير لقطاع التربية(4)
	13.71%					المعدل المتوسط للفترة (النصف 1)
	21.77%					النسبة المتوسطة لنفقات التسيير من مجموع الإنفاق الكلي للدولة للنصف 1
معدل نمو النفقات خلال الفترة 79/70 مقارنة بالنفقات الكلية للدولة 19.78%	1979	1978	1977	1976	1975	
	20621000	18165000	15850000	14600000	13168776	مجموع نفقات التسيير للدولة(1)
	4231949	3348650	2771300	2412000	2106083	نفقات التسيير لقطاع التربية (2)
	20,52	18,43	17,48	16,52	15,99	نسبة نفقات التسيير من نفقات التسيير للدولة(3)=(1)/(2)
	26,38	20,83	14,90	14,53	30,82	معدل نمو نفقات التسيير لقطاع التربية(4)
	21.50%					المعدل المتوسط للفترة (النصف 2)
	17.79%					النسبة المتوسطة لنفقات التسيير من مجموع الإنفاق الكلي للدولة للنصف 2

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (ONS. rétrospective statistique 1962-2011 (chapitre VI éducation) و حساب النسب من طرف الباحثين.

ت- فترة الثمانينيات "80":

عرفت هذه الفترة أكبر نمو في نفقات التسيير بمعدل اقترب من 36% خلال سنة 1981 متجاوزا بذلك سنة 1980 بما يقارب مرتين المبلغ المنفق على التسيير. أما معدل الفصل الأول الذي يعد فترة تنفيذ المخطط الخماسي الأول (1980-1984) قدر بنسبة تجاوزت 19% أما معدل الفصل الثاني و هي فترة المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) اقترب من 23%. أما من حيث أهمية هذه الإعتمادات مقارنة بنفقات التسيير الإجمالية قدرت نفقات التسيير خلال المخططين على التوالي 17.88% و 12.20% (كما توضحه بيانات الجدول أدناه). و هي نسب أخذت اتجاهها معاكسا لما حصل في المخططين الرباعيين أين تم تسجيل انخفاض متوسط النفقات في المخطط الأول و ارتفاعه في المخطط و لعل السبب يعود إلى الأزمة المالية التي عرفتھا

الجزائر خلال 1986 بفعل انهيار أسعار البترول وما نتج عن ذلك من مشاكل مالية جعلت الدولة تضغط على النفقات كما باشرت الدولة خلال هذه المرحلة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي الذي امتص أموالا معتبرة.

الجدول 3: نفقات تسيير قطاع التربية والتعليم و تطورهما للفترة 1980-1989 (المبلغ بالآلاف دج)

معدل نمو النفقات خلال الفترة 89/80	1984	1983	1982	1981	1980	
15.78%	59709000	50421000	42238249	36195250	27715837	مجموع نفقات التسيير للدولة (1)
	10134728	8744757	7882113	6723004	4955227	نفقات التسيير لقطاع التربية (2)
	16,97	17,34	18,66	18,57	17,88	نسبة نفقات التسيير من نفقات التسيير للدولة (3)=(1)/(2)
	15,89	10,94	17,24	35,67	17,09	معدل نمو نفقات التسيير لقطاع التربية (4)
	19.36%					معدل الفترة (النصف 1)
	17.88%					النسبة المتوسطة لنفقات التسيير من مجموع الإنفاق الكلي للدولة للنصف 1
معدل نمو النفقات خلال الفترة 89/80 مقارنة بالنفقات الكلية للدولة	1989	1988	1987	1986	1985	
20.31%	71900000	65500000	63000000	67000000	64186370	مجموع نفقات التسيير للدولة (1)
	17852228	17081000	15886000	13620775	11026745	نفقات التسيير لقطاع التربية (2)
	24,83	26,08	25,22	20,33	17,18	نسبة نفقات التسيير من نفقات التسيير للدولة (3)=(1)/(2)
	4,52	7,52	16,63	23,52	8,80	معدل نمو نفقات التسيير لقطاع التربية (4)
	22.73%					معدل الفترة (النصف 2)
	12.20%					النسبة المتوسطة لنفقات التسيير من مج الإنفاق الكلي للدولة للنصف 2

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS, rétrospective statistique 1962-2011 (chapitre VI éducation) وحساب النسب من طرف الباحثين.

ث- فترة التسعينيات "90":

عرفت هذه الفترة أكبر نمو في نفقات التسيير بمعدل تجاوز معدل 44% خلال سنة 1992 متجاوزا بذلك سنة 1980 بما يقارب مرتين المبلغ المنفق على التسيير. أما فيما يخص المعدل الفصلي فقد اقترب معدل الفصل الأول من 32% في حين انخفض معدل الفصل الثاني بما يقرب 2.5 مرة عن معدل الفصل الأول. أما من حيث أهمية هذه الإعتمادات مقارنة بنفقات التسيير الإجمالية قدرت نفقات التسيير خلال الفصلين على التوالي 23.53% و 17.70%. وإن كان المعدل المتوسط لنفقات التسيير خلال العشرية 90-99 قد ارتفع مقارنة بعشرية 80-89 (من 15.78% إلى 22.47%) إلا أن نسبة النفقات من الإنفاق الكلي لم تتغير و بقيت ثابتة عند معدل 20%. يمكن إرجاع الانخفاض المسجل خلال الفصل الثاني خصوصا إلى الأوضاع الاقتصادية التي عرفت الجزائر وإلى سياسة التقشف في النفقات العامة وضغط النفقات الموجهة للقطاع وتجميد أجور الموظفين نتيجة للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي باشرتها الدولة خلال 1995-1999. وهذا ما يلاحظ على مدى نفقات التسيير الكلية التي بدأت في الانخفاض، حيث أنها انتقلت من 19.84% سنة 1995 لتصل إلى حد 15.66% سنة 1999 مما كان له أثرا سلبيا على نفقات تسيير القطاع التي انتقلت من 24.67% سنة 1995 إلى أدنى مستوى لها وهو 3% تقريبا كما هو موضحا في بيانات الجدول رقم 4:

الجدول 4: نفقات تسيير قطاع التربية والتعليم و تطورها للفترة 1990-1999 (المبلغ بالآلاف دج)

معدل نمو النفقات خلال الفترة 99/90 %22.47	1994	1993	1992	1991	1990	
	323272877	303950251	203900000	118300000	84000000	مجموع نفقات التسيير للدولة (1)
	69688767	57882714	43998241	30500000	24953473	نفقات التسيير لقطاع التربية (2)
	21,56	19,04	21,58	25,78	29,71	نسبة نفقات التسيير من نفقات التسيير للدولة (3)=(1)/(2)
	20,40	31,56	44,26	22,23	39,78	معدل نمو نفقات التسيير لقطاع التربية (4)
	31.64%					معدل الفترة (النصف 1)
	23.53%					النسبة المتوسطة لنفقات التسيير من مجموع الإنفاق الكلي للدولة للنصف 1
معدل نمو النفقات خلال الفترة 99/90 مقارنة بالنفقات الكلية للدولة %20.61	1999	1998	1997	1996	1995	
	817692715	771721650	640600000	547000000	437975979	مجموع نفقات التسيير للدولة (1)
	128047426	124668015	111394291	106558630	86880000	نفقات التسيير لقطاع التربية (2)
	15,66	16,15	17,39	19,48	19,84	نسبة نفقات التسيير من نفقات التسيير للدولة (3)=(1)/(2)
	2,71	11,92	4,54	22,65	24,67	معدل نمو نفقات التسيير لقطاع التربية (4)
	13.30%					معدل الفترة (النصف 2)
	17.70%					النسبة المتوسطة لنفقات التسيير من مجموع الإنفاق الكلي للدولة للنصف 2

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (ONS, rétrospective statistique 1962-2011 (chapitre VI éducation) و حساب النسب من طرف الباحثين.

ج- فترة سنوات "2000":

مع مطلع سنة 2000 بدأ الاقتصاد الجزائري يتعافى كنتيجة لارتفاع سعر البترول إلى مستوى \$ 28.5 مما أدى إلى ارتفاع احتياطي الصرف سنة 2000 إلى مستوى 11.9 مليار \$ ، سمح هذا الانفراج المالي للجزائر أن تتحول من سياسة التقشف إلى سياسة التوسع في الإنفاق العام من خلال إقرارها لمخططين "مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي" 2001-2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

هذا التوسع في الإنفاق كان له مدلول على مستوى نفقات التسيير في قطاع التربية و التكوين، حيث ارتفع الإنفاق من 1999 إلى 2000 بما يقارب 14% مقارنة بمجموع نفقات التسيير للدولة و استمر التوسع بنسب ثابتة ما بين 2001 و 2004 إذ قدر متوسط الإنفاق خلال النصف الأول بما يقارب 8% . أما مجموع نفقات التسيير من الإنفاق العام للدولة قدر بزيادة متوسطة تفوق 15%.

فيما يخص النصف الثاني من سنوات 2000 عرف نمو في المتوسط قدر بما يزيد عن 15% و بما يزيد عن 20% من مجموع الإنفاق العام للدولة. الفترة الأولى من العشرية الثانية من سنوات 2000 والممتدة ما بين 2010-2014 عرفت هي الأخرى نموا ملحوظا في مجال الإنفاق و إن كان بنسب أقل من العشرية الأولى . و من الملاحظ حسب ما هو موضح في الجدول أدناه انخفاض خلال سنة 2012 بنسبة تزيد عن 6% وانخفاض في 2014 (حسب قانون المالية) إلى مستوى يقارب 11% أي انخفاض بخمسة نقاط تقريبا مقارنة بسنة 2013.

الجدول 5: نفقات تسيير قطاع التربية والتعليم و تطورها للفترة 2000-2014 (المبلغ بآلاف دج)

2004	2003	2002	2001	2000	
1200000000	1097385900	1053300107	836294176	965328164	مجموع نفقات التسيير للدولة (1)
186620872	171105928	158109316	137413766	132753160	نفقات التسيير لقطاع التربية (2)
15,55	15,59	15,01	16,43	13,75	نسبة نفقات التسيير من نفقات التسيير للدولة (3)=(1)/(2)
9,07	8,22	15,06	3,51	3,67	معدل نمو نفقات التسيير لقطاع التربية (4)
7.90%					معدل الفترة (النصف 1)
15.27%					النسبة المتوسطة لنفقات التسيير من مج الإنفاق الكلي للدولة للنصف 1
2009	2008	2007	2006	2005	
1858237276	1294041184	1005509983	1283446977	1200000000	مجموع نفقات التسيير للدولة (1)
374276936	280543953	235888168	222036472	214402120	نفقات التسيير لقطاع التربية (2)
20,14	21,68	23,46	17,30	17,87	نسبة نفقات التسيير من نفقات التسيير للدولة (3)=(1)/(2)
33,41	18,93	6,24	3,56	14,89	معدل نمو نفقات التسيير لقطاع التربية (4)
15.41%					معدل الفترة (النصف 2)
20.09%					النسبة المتوسطة لنفقات التسيير من مج الإنفاق الكلي للدولة للنصف 2
2014	2013	2012	2011	2010	
4714452366	4335614484	4608250475	3910595317	2837999823	مجموع نفقات التسيير للدولة (1)
696810413	628664041	544383508	581612000	390566167	نفقات التسيير لقطاع التربية (2)
14,78	14,50	11,81	14,87	13,76	نسبة نفقات التسيير من نفقات التسيير للدولة (3)=(1)/(2)
10,84	15,48	6,40-	48,92	4,35	معدل نمو نفقات التسيير لقطاع التربية (4)
14.64%					معدل الفترة (النصف 1)
13.94%					النسبة المتوسطة لنفقات التسيير من مج الإنفاق الكلي للدولة للنصف 1
11.65%					معدل نمو النفقات خلال الفترة 2009/2000
17.68%					معدل نمو النفقات خلال الفترة 2009/2000 مقارنة بالنفقات الكلية للدولة

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS. rétrospective statistique 1962-2011 (chapitre VI éducation) أما فيما يتعلق بسنوات 2012-2013-2014 فهي مأخوذة عن قوانين المالية الخاصة بكل سنة . كما أن حساب النسب فهي من إعداد الباحثين.

ويمكن توضيح نسب تطور نفقات التسيير لقطاع التربية الوطنية خلال خمسين سنة ضمن الجدول الموالي:
الجدول 6: النسب المتوسطة لتغير نفقات التسيير خلال الفترة 1964-2014

المعدل السنوي في المتوسط %	-2010 2014	-2000 2009	-90 99	-80 89	-70 79	-64 69	
18.72	13.95	17.68	20.61	20.31	19.78	19.97	النسبة المتوسطة لنفقات التسيير من مجموع الإنفاق الكلي للدولة
17.43	14.64	11.65	22.47	15.78	17.60	22.47	نسبة التغير في نفقات التسيير

المصدر : من إعداد الباحثين

توضح معطيات الجدول الأهمية النسبية لقطاع التربية خلال خمسين سنة من الاستقلال، إذ بلغ الإنفاق على التسيير بما يقارب 17.50% في المتوسط أما من حيث مكانته من الإنفاق الكلي للدولة اقترب من 19%.

1-2- أهمية نفقات التسيير في قطاع التربية مقارنة بقطاعات أخرى:

ومن خلال الإطلاع على النفقات المخصصة لقطاع التربية نستنتج المجهودات النسبية للدولة مقارنة بالقطاعات الأخرى كالصحة و الزراعة و الصناعة و غيرها ... فعلى سبيل المثال و كما هو موضح في الجدول أدناه يأتي قطاع التربية الوطنية في المرتبة الأولى من حيث نفقات التسيير. فخلال 2011 عرف زيادة في النفقات تتجاوز 45% مقارنة بسنة 2010 و هو يتجاوز بذلك سواء خلال 2010 أو 2011 مرتين المبلغ المخصص لقطاع الصحة و يقترب من ضعف مبلغ القطاع الفلاحي سنة 2011 و بأكثر من ثلاث مرات سنة 2010. أما قطاع الصناعة الذي لم يتجاوز مبلغ نفقات التسيير فيه 4 مليار دج سنة 2010 و لا 5 مليار دج سنة 2011 مما يدل على ضعفه فقطاع التربية الوطنية مقارنة بهذا القطاع عرف زيادة في نفقات التسيير بأكثر من 111 مرة سنة 2010 و بما يقارب 138 مرة سنة 2011.

الجدول 7: نفقات التسيير في القطاع التربوية الوطنية خلال 2010 و 2011 مقارنة بقطاعات الصحة، الفلاحة والصناعة.

القطاعات	2010 (مليار دج)	2011 (مليار دج)	نسبة النمو	مقارنة بقطاع التربية (2010)	مقارنة بقطاع التربية (2011)
الصناعة	3.504	4.135	%18	111.46	137.68
الفلاحة	116.020	296.931	%156	3.37	1.92
الصحة و السكان وإصلاح المستشفيات	195.011	227.859	%16.84	2.00	2.49
التربية الوطنية	390.566	569.319	%45.77		

المصدر : قانون المالية التكميلي⁷ لسنة 2010 و 2011. أما حساب المعدل و قيم المقارنة من إجراء الباحثة.

ومراعاة ببعض القطاعات من الوزن الثقيل مثل الدفاع الوطني غالبا ما نجد مبلغ نفقات التسيير المخولة لقطاع التربية الوطنية تقترب أو في بعض الأحيان قد تجاوزت مبلغ قطاع الدفاع الوطني (الجدول أدناه). توضح البيانات أن نسب تجاوز نفقات التسيير في قطاع الدفاع الوطني لم تتجاوز القيمة واحد عبر كل السنوات حتى أنه في سنة 2003 كانت نفقات تسيير قطاع التربية هي التي تتجاوز بقليل نفقات الدفاع الوطني . و المتمعن في قوانين المالية لكل السنوات 2002-2011 أن قطاع الدفاع الوطني يحتل المرتبة الأولى و يليه قطاع التربية الوطنية في المرتبة الثانية . أما من حيث نسبة كل قطاع من الإنفاق الكلي للدولة فهي متساوية في كل الحالات مع فرق طفيف (خلال 2002-2003-2005-2006-2009) أو بفرق نقطة واحدة لقطاع الدفاع الوطني مقارنة بقطاع التربية الوطنية (خلال 2004-2007-2008-2010-2011).

الجدول 8: نفقات التسيير في القطاع التربية الوطنية خلال 2002 - 2011 مقارنة بقطاع الدفاع الوطني و مكانة كل قطاع من الإنفاق الكلي للدولة (الوحدة مليار دج).

القطاع	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الدفاع الوطني (1)	167,379	170,764	201,929	210,000	224,766	245,795	295,514	383,621	421,726	631,076
التربية الوطنية (2)	158,042 **	171,105	186,620	214,402	222,455 **	235,888	280,543	374,276	390,566	*569,317
نسبة % (2)/(1)	1.06	0.99	1.08	0.98	1.01	1.04	1.05	1.02	1.08	1.11
الإنفاق الكلي للدولة (3)	1050,166	1097,38 5	1200	1200	1439,54 8	1574,943	2017,969	2593,741	2837,999	4291,181
نسبة % (3)/(1)	15.94	15.56	16.83	17.50	15.61	15.61	14.64	14.79	14.86	14.71
نسبة % (3)/(1)	15.05	15.59	15.51	17.86	15.45	14.98	13.90	14.43	13.76	13.26

المصدر: القوانين المالية لسنوات 2002 حتى 2010 و القانون التكميلي ل 2011 . أما حسابات النسب فهي من إعداد الباحثين.
 ** هي مبالغ تختلف عما قد تم ذكره في الجداول السابقة المتعلقة بنفقات التسيير لقطاع التربية حسب ما جاء به الديوان الوطني للإحصاء.
 وقد تم المحافظة على هذه الأرقام حسب ما في قوانين المالية من أجل مقارنتها بتلك المأخوذة من نفس المصدر ألا وهي نفقات الدفاع الوطني حتى لا تكون هناك مغالطات في الحكم المتوصل إليه.

1-3- طبيعة نفقات التسيير في قطاع التربية والتعليم:

نفقات التسيير هي عبارة عن النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارة وتجمع نفقات التسيير، حسب المادة 24 من قانون 84-17 المتعلق بالقوانين المالية لعام 1984، في أربعة عناوين وهي:

- 1- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات.
- 2- مخصصات السلطات العمومية.
- 3- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- 4- التدخلات العمومية.

⁷ القانون 09-09 المؤرخ في 13 محرم 1431 الموافق ل 30 ديسمبر 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010 (الجريدة الرسمية رقم 78) و القانون رقم 11-11 المؤرخ في 16 شعبان عام 1432 الموافق ل 18 يوليو سنة 2011 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011 (الجريدة الرسمية رقم 40)

فيما يتعلق بقطاع التربية و التعليم تتكون نفقات التسيير عموما من 4 أقسام: أجور المستخدمين، نفقات التشغيل، نفقات التدخلات الاجتماعية والاقتصادية:

1-3-1- نفقات المستخدمين: تشمل هذه النفقات الأجور الرئيسية للمستخدمين سواء أكانوا إداريين، مدرسين أو عمال القطاع، إضافة عن المنح العائلية والاشتراكات في الضمان الاجتماعي. تشكل نفقات مستخدمي المؤسسات التعليمية ما يقارب 97% من مجموع نفقات المستخدمين. كما عرفت هذه النفقات على مدى عشرية 1990 ارتفاعا بأكثر من 3 نقاط مقارنة بعشرية 1980 ورغم الارتفاع في عشرية 2000 بما يقارب 9% إلا أنها تبقى ضعيفة مقارنة بعشرية 1990 وهذا ملاحظ من خلال الزيادة المقدرة بما يقارب 40% في سنة 1990 مقارنة بسنة 1989. أما سنة 2000 لم تعرف زيادة إلا بمقدار يتجاوز بقليل 2% مقارنة بسنة 1999. وعلى العموم نسجل ارتفاع في المتوسط خلال 3 عشريات بما يزيد عن 15% كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول 9: نفقات المستخدمين في قطاع التربية و التكوين خلال 3 عشريات (الوحدة ألف دج)

السنوات	نفقات مستخدمي		المجموع	% نفقات المؤسسات التعليمية من الإنفاق الكلي	% نمو المؤسسات التعليمية خلال كل عشرية	% نمو المؤسسات التعليمية خلال كل سنة مالية
	الإدارة المركزية	المؤسسات التعليمية				
1980	281.78	3659.63	3941.41	92,85%		
1989	438.56	15205.34	15643.90	97,20%	17.14%	
1990	432.21	21207.08	21639.29	98,00%		39.47%
1999	3150.95	113111.10	116262.05	97,29%	20.44%	
2000	3200.31	115766.67	118966.98	97,31%		2.35%
2008	6317.03	225444.00	231761.03	97,27%	8.69%	
				96,65%	15.42%	

المصدر: المديرية العامة للميزانية و حساب النسب من إعداد الباحثين

1-3-2- نفقات التشغيل: تضم عموما نفقات السير العادي للمؤسسات، نفقات شراء الأدوات والأثاث الذي تحتاجه المؤسسة إلى جانب الألبسة. كما تضم النفقات المخصصة لصيانة المباني و أيضا الإعانات المالية الممنوحة للمؤسسات التعليمية لضمان السير الحسن لنشاطها.

1-3-3- نفقات التدخلات الاجتماعية و الاقتصادية: مثل المنح الدراسية، نفقات الإطعام، نفقات الصحة المدرسية، نفقات النشاط التربوي، نفقات النقل، نفقات النشاطات الدولية في إطار تمثيل الجزائر ضمن المنظمات العلمية .

81.20% من التلاميذ المتمدرسين على المستوى الوطني، يستفيدون من الإطعام المدرسي بما يعادل 3078108 تلميذ و هي نتيجة للمجهودات المبذولة في مجال بناء المطاعم المدرسية و التي قدرت ب14194 مطعم في 2012 بعد أن كان العدد يقدر ب1240 مطعم في 1963. أما من حيث مبلغ الوجبة الواحدة قدر ب40 دج في 2012 بعد أن كان يقدر ب1.5 دج في 1963⁸. أما من حيث المبلغ الإجمالي لنفقات الإطعام تم تسجيل 11920 مليون دج في 2008 في حين قدر ب436.50 في 1999 و التعبير في حجم المبالغ راجع للتغير في عدد المستفيدين من الإطعام المدرسي⁹.

أما فيما يخص الصحة المدرسية خصصت لها ميزانية بمقدار 26.5 مليار دج في 2012 و هي بذلك تزيد عن ميزانية 1999 التي قدرت ب12.705 مليار دج. لقد مرت الصحة المدرسية بمرحلتين: المرحلة الأولى الممتدة ما بين (1962-1994) وهي مرحلة الوقاية فقط. أما المرحلة الثانية شهدت إنشاء العديد من الوحدات الصحية على مستوى المؤسسات التعليمية. مهمتها السهر على الوقاية والفحص الطبي لمجموع التلاميذ.

تؤكد الإحصائيات أن هذه الوحدات الطبية مدعمة ب1539 طبيب عام، 1329 جراح أسنان ، 1069 طبيب نفساني و 1968 عمال الشبه الطبي.¹⁰

أما فيما يتعلق بالمنح المدرسية المقدرة ب3000 دج¹¹ قدر عدد المستفيدين منها حسب إحصائيات 2012 أكثر من 3 مليون تلميذ. أما من حيث نفقات المنح قدرت في 2008 بمبلغ 406.20 مليون دج بعد أن كان المبلغ يقدر ب176.66 مليون دج في 1999. و يدخل إجراء المنح المدرسية في إطار عملية التضامن ما بين مجموعة من الوزارات وهي وزارة التضامن الوطني، وزارة الداخلية و الجماعات المحلية والتي جندت فيما بينها 4565 حافلة نقل مدرسي. كما تمنح الوزارة الوصية كتب و أدوات مدرسية للتلاميذ الذين ينحدرون من أسر فقيرة و معوزة.

أما فيما يخص النشاط التربوي و الثقافي تمنح وزارة التربية الوطنية أهمية كبرى له، و يتجلى ذلك من خلال العدد الهائل للنوادي الثقافية و العلمية و الرياضية التي تتواجد على مستوى المؤسسات إذ تسجل الإحصائيات لسنة 2012 عدد 98717 نادي ثقافي و علمي، 21574 جمعيات رياضية و ثقافية و 7071 نوادي تاريخية على مستوى التراب الوطني¹². أما من حيث النفقات بلغ المبلغ المخصص للنشاطات التربوية 132 مليون دج بعد أن كان يقدر بمبلغ 34.80 مليون دج في سنة 1999.

نفقات النشاطات الدولية عرفت هي الأخرى نموا ملحوظا حيث ارتفعت من 78.20 مليون دج في 1999 إلى 213 مليون دج عام 2008.

⁸http://www.djazair50.dz/?Cinquante-ans-de-services

⁹ المديرية العامة للميزانية.

¹⁰http://www.djazair50.dz/?Cinquante-ans-de-services

¹¹ المرسوم الرئاسي رقم 01-238 المؤرخ في 12 أوت 2001

¹²http://www.djazair50.dz/?Cinquante-ans-de-services

الجدول 10: نفقات التدخلات الاقتصادية و الاجتماعية لقطاع التربية الوطنية (الوحدة مليون دج)

نمو	نققات المنح	نققات الإطعام	نققات النشاط التربوي	نققات الصحة	نققات النشاط الدولي	المجموع	معدل النفقات
1980	192	383.75	3.85	0.30	8	587.9	---
1989	139.29	195	4.10	1	16	355.39	39.51%
1990	130	220	16.60	2.30	15.50	384.4	34.16%
1999	176.66	436.50	34.80	12.71	78.20	738.87	25.68%
2000	194.33	462.69	34.88	13.21	96.20	801.31	36.30%
2008	406.20	11920	132	210	213	12881.2	2091.05%
*2012				265			

المصدر: المديرية العامة للميزانية. فيما يخص إحصائية 2012* الموقع <http://www.djazair50.dz/?Cinquante-ans-de-services>
من خلال معطيات الجدول نلاحظ التطور المستمر لنققات التدخلات الاقتصادية و الاجتماعية. وإن كان قد سجل انخفاض 1989 و 1990 مقارنة بسنة 1980 و ذلك نتيجة للأزمة التي عرفتها الجزائر بفعل انخفاض أسعار البترول إلا أنه سرعان ما بدأت تتعافى الوضعية بعد سنة 2000 إذ سجل ارتفاعا هندسيا خلال 2008 مقارنة بسنة 1980 تجاوز 2000% بفعل الزيادة الهائلة في كل النفقات وخصوصا نفقات الإطعام التي عرفت معدل نمو في المتوسط يقترب من 50% خلال الفترة 2008-2000.

3-1- أسباب تطور نفقات التسيير في قطاع التربية و التعليم:

تعتبر معطيات الجدول رقم 11 المتعلقة بنفقات التسيير عن أهمية قطاع التربية الوطنية بالنسبة للدولة نظرا للتطور في تعداد الأساتذة والعمال الإداريين نتيجة لتطور عدد المتدربين حيث أنه في السنة الدراسية 1962-1963 كان التدريس في الطور الابتدائي والمتوسط بالاشتراك ما بين الأجانب والجزائريين و إن كانت نسبة التأطير من طرف الأجانب تتجاوز 60% . وما أن حلت سنة 2010-2011 حتى كانت الجزائر تقريبا 100% و ارتفع العدد الإجمالي للأساتذة الجزائريين بنسبة تتجاوز 1945 % مقارنة ب1962-1963 أو ما يعادل في المتوسط (خلال 49سنة) أكثر من 6% سنويا.

الجدول 11: تطور هيئة التدريس و الجزارة في الطورين الابتدائي و المتوسط خلال الفترة 1962/2011

السنوات الدراسية	الابتدائي		المتوسط		المجموع	
	أجانب	جزائريون	أجانب	جزائريون	أجانب	جزائريون
1963-1962	7212	12696	1251	1237	8463	13933
2009-2008	06	142326	08	135736	14	278062
2010-2009	06	143035	13	138546	19	281581
2011-2010	05	144880	08	140090	13	284970

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء (ONS. rétrospective statistique 1962-2011 (chapitreVI éducation)
أما ما يتعلق بالتعليم الثانوي ، بينما كان التأطير مسند إلى المتعاونين الأجانب بما يقارب 70% خلال الفترة 70/69 بدأ يتقلص تدريجيا. فبعد أن كان معدل التأطير يقترب من 47 % خلال 80/79 انخفضت النسبة بعد 10سنوات إلى 5.50 % وذلك خلال السنة الدراسية 90/89 لتصل إلى أقل من 1 % خلال 2008/2007 فيما يخص التعليم الثانوي والتعليم التقني وهذا راجع أساسا إلى معدل نمو المدرسين الجزائريين الذي تجاوز عددهم في المتوسط خلال الفترة الممتدة ما بين 1990/1962 نسبة تقترب من 16% أو ما يقارب 11 % سنويا في المتوسط خلال الفترة الممتدة ما بين 2011/1962 كما توضحه نتائج الجدول رقم 12:

الجدول 12: تطور هيئة التدريس و الجزارة في التعليم الثانوي و التقني خلال الفترة 2011/1962

السنوات الدراسية	التعليم الثانوي			من بينهم التقني			معدل النمو المتوسط للجزائريين	% الأجانب من المجموع
	المجموع	الجزائريون	الأجانب	% الأجانب من المجموع	معدل النمو المتوسط للجزائريين للفترة 2011/1962	المجموع	الجزائريون	الأجانب
1963/1962	1216	532	684	56.25				
1980/1979	9365	4994	4371	46.67	12.51	---	---	---
1990/1989	40939	38686	2253	5.50	15.92	5883	5662	221
2000/1999	54761	54634	127	0.23	12.61	6478	6474	4
2008/2007	64459	64412	47		10.74	6643	6642	1
2010/2009	69549	69519	30		10.51	*	*	
2011/2010	74550	74532	18		10.61	*	*	

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (ONS. rétrospective statistique 1962-2011 (chapitreVI éducation) وحساب النسب

$$r = \sqrt[n]{\frac{X_n}{X_0}} - 1$$

منظر الباحثين باستخدام معادلة النمو المتوسط

إن الزيادة الملحوظة في مجال التوظيف ما هي إلا نتيجة لزيادة العدد المفرط في عدد المتمدرسين سواء أكان ذلك في الطور الابتدائي أو الطور المتوسط والتي قفزت من ما يقارب 900000 تلميذ في 1963/1962 إلى ما يقارب 7000000 تلميذ خلال السنة الدراسية 2010-2011 أو بما يقارب سنويا في المتوسط 4% في الطور الابتدائي و 8.39% في الطور المتوسط وبمتوسط سنوي إجمالي يقدر ب 5.68% على مدى 49 سنة كما توضحه بيانات الجدول رقم 13.

الجدول 13: تطور عدد التلاميذ في الطور الابتدائي و المتوسط خلال الفترة 1962/2011

السنوات الدراسية	الطور الابتدائي	معدل النمو السنوي المتوسط	الطور المتوسط	معدل النمو السنوي المتوسط	المجموع	معدل النمو السنوي المتوسط
1963/1962	777636		30790		808426	
1971/1970	1851416	10.11	191957	29.88	2043373	14.16
1980/1979	3061252	5.16	737902	14.41	3799154	6.40
1981/1980	3118827	01.88	804621	9.04	3923448	3.27
1990/1989	4027612	3.72	1408522	7.25	5436134	4.16
2004/2003	4507703	0.81	2221795	3.31	7657929	2.48
2008/2007	3250000	7.85-	3359000	10.88	6609000	9.52
2010/2009	3309212	1.82	3052953	9.11-	6362165	3.73-
2011/2010	3848000	16.28	3097700	1.46	6945700	9.17
معدل النمو السنوي المتوسط للفترة 2011/1962	3.99		8.39		5.68	

المصدر: المديرية الفرعية للإحصائيات لوزارة التربية الوطنية، أما فيما يتعلق بحساب النسب و معدلات النمو فهو من إعداد الباحثة باستخدام معادلة النمو السنوي. و مصدر الإحصائيات للفترة 2007-2008 الدليل الاقتصادي و الاجتماعي للجزائر تحت إشراف رشيد بن يوب الطبعة الأولى 2009 و الإحصائيات للفترة 2009-2010 مصدرها <http://ar.wikipedia.org> مصدر الإحصائيات لـ 2010-2011 <http://www.viva-lalgerie.com/content/rentr%C3%A9e-scolaire-les-chiffres-qui-cachent-le-malaise>

أما فيما يخص التعليم الثانوي عرف هو الآخر نموا على مدى 47 سنة (1964/2011) بما يقارب 18 مرة وبنسبة متوسطة تقترب من 10%. بينما كانت تقدر في التعليم العام بنسبة تتجاوز 17 % خلال الفترة 1964/1981 فهي لم تكن تتجاوز 2 % في التعليم التقني مما انعكس على النسبة العامة خلال نفس الفترة التي تجاوزت بقليل عتبة 13 % (الجدول 6) و قد يرجع ذلك أساسا إلى الفشل في الدراسة أو التسرب منها كما سنوضح ذلك لاحقا.

الجدول 14: تطور عدد التلاميذ في الطور الثانوي خلال الفترة 1964/2011

السنوات الدراسية	التعليم العام	معدل النمو السنوي المتوسط	التعليم التقني	معدل النمو السنوي المتوسط	المجموع	معدل النمو السنوي المتوسط
1963/1962						
1965/1964	36324		33259		69583	
1968/1969	53158	9.89	5192	37.14-	58350	4.31-
1970/1969	98834	36.35	7765	22.30	106599	35.16
1981/1980	211948	7.18	49314	18.30	261262	8.50
2008/2007					1006000	6.32
2010/2009					1170645	7.87
2011/2010					1231000	5.15
معدل النمو السنوي المتوسط	17.81% للفترة 81/64		1.15% للفترة 81/64		13.12% للفترة 2011/64	9.78% للفترة 2011/64

المصدر: المديرية الفرعية للإحصائيات لوزارة التربية الوطنية، أما فيما يتعلق بحساب النسب و معدلات النمو فهو من إعداد الباحثة باستخدام معادلة النمو السنوي. و مصدر الإحصائيات للفترة 2007-2008 الدليل الاقتصادي و الاجتماعي للجزائر تحت إشراف رشيد بن يوب الطبعة الأولى 2009 و الإحصائيات للفترة 2009-2010 مصدرها <http://ar.wikipedia.org> مصدر الإحصائيات لـ 2010-2011 <http://www.viva-lalgerie.com/content/rentr%C3%A9e-scolaire-les-chiffres-qui-cachent-le-malaise>

أما فيما يخص نمو تعداد التلاميذ في قطاع التربية الوطنية (الطور الابتدائي، المتوسط و الثانوي) فهو الآخر تزايد بما يقارب 4 مرات تعداد الفترة 71/70 و كانت نسبة النمو انخفضت ب 0.54% في المتوسط خلال الفترة 2010/2009 مقارنة بالفترة 2007/2009 فهي لم تتجاوز 5% على مدى الفترة 1969/2011 وهي بذلك تقل بمرتين عن معدل نمو الطور الابتدائي والمتوسط كما توضحه بيانات الجدول رقم 15:

الجدول 15: تطور عدد التلاميذ في قطاع التربية الوطنية عبر الأطوار الثلاثة من التعليم خلال الفترة 2011/1969

السنوات الدراسية	الطور الابتدائي	الطور المتوسط	الطور الثانوي	المجموع	معدل النمو السنوي المتوسط
1971/1970	1851416	191957	106599	2149972	
1981/1980	3118827	804621	261262	4184710	6.24
2008/2007	3250000	3359000	1006000	7615000	4.79
2010/2009	3309212	3052953	1170645	7532810	0.54-
2011/2010	3848000	3097700	1231000	8176700	8.55
معدل النمو السنوي المتوسط للفترة 2011-1969				4.76 %	

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على بيانات الجداول السابقة.

2- نفقات التجهيز:

1-2 تعريفها وأقسامها:

هي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي PNB وبالتالي ازدياد ثروة البلاد وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة باستثمارات منتجة وبضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية وبصفة عامة تخصص ميزانية التجهيز للقطاعات الاقتصادية (القطاع الصناعي، الفلاحي... الخ) من أجل تجهيزها بوسائل للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن.

حسب المادة 35 من قانون 84-17 والمتعلق بقوانين المالية توزع ميزانية التجهيز على ثلاث أبواب وهي:

- الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة وتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى المنظمات العمومية.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- النفقات الأخرى برأسمال.

هذا التقسيم يكون حسب العناوين.

2-2 نفقات التجهيز لقطاع التربية:

1-2-2 تطور نفقات التجهيز لقطاع التربية:

إن المتمعن في تطور نفقات التجهيز يلاحظ الأهمية التي أولتها الدولة لقطاع التربية الوطنية منذ الاستقلال و من خلال مختلف المخططات الوطنية. فخلال مرحلة المخطط الثلاثي الأول (69/67) نلاحظ أن الزيادة قدرت في المتوسط بنسبة 285.48% أما فترة "60" عرفت نموا في المتوسط يتجاوز 161% في حين قدرت نفقات التجهيز بما يقارب 14% من النفقات الكلية للدولة. أما فيما يخص مرحلة "70" إن كان المخطط الرباعي الأول لم تتعدى فيه النفقات مستوى فترة "60" بحيث شهدت انخفاض في المتوسط يقدر بـ 21.56% فالمخطط الثاني عرف نموا هائلا حيث بلغ في المتوسط نسبة 73.54% وهذا بفعل الارتفاع في أسعار البترول خلال هذه الفترة حيث شهدت الفترة 1976 نموا ضاعف نمو 1975 و الفترة 1977 تجاوز بأكثر من 1.5 مرة نفقات 1976 و بذلك تكون فترة "70" حققت زيادة في نفقات التجهيز تقدر في المتوسط بـ 14.55%. أما من حيث الأهمية النسبية من النفقات الكلية للدولة تقدر بما يقارب 9%.

أما مرحلة "80" التي عرفت برامج المخطط الخماسي الأول و الثاني عرفت تذبذبات في نمو نفقات التجهيز المخصصة لقطاع التربية خصوصا خلال 1980 و 1982 لترتفع برقم هندسي خلال 1984 عند مستوى تجاوز 2465% مقارنة بسنة 1983. استمر الارتفاع خلال الخماسي الثاني بنسب ضعيفة إلى أن انخفض مستوى الإنفاق سنة 1988 بما يقارب 10% و عرفت سنة 1989 ارتفاعا يكاد يكون معدوما حيث لم تتغير النسبة إلا بـ 0.42% و بذلك يسجل معدل نمو خلال فترة "80" تجاوز 248% أما الأهمية النسبية للفترة من مجموع نفقات التجهيز للدولة قدرت في المتوسط بنسبة 8.84%.

كان للاضطرابات الاقتصادية التي عرفت الجزائر في منتصف "80" بفعل انخفاض أسعار البترول في 1986 ، أثرا على الاقتصاد الوطني انتهى بإعادة النظر في السياسة الاقتصادية حيث عملت الدولة خلال سنوات "90" على إعادة التوازنات الكبرى للاقتصاد فاتبعت لذلك سياسة التقشف مما انعكس على الإنفاق العام للدولة ونسجل في مجال قطاع التربية الوطنية خلال 90-94 انخفاضا بأكثر من النصف مقارنة بفترة 85-89 واستمر الانخفاض خلال 95-99 بما يقارب نقطة واحدة مقارنة بالفترة السابقة. وتسجل فترة "90" معدل في المتوسط قدر بنسبة 7.27% من حيث أهميته من الإنفاق الكلي للدولة أما تطور الإنفاق سجل معدل 14.60%.

فترة 2000 و بفعل الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر من جراء ارتفاع أسعار البترول تحولت من سياسة التقشف إلى سياسة التوسع في الإنفاق العام من خلال إقرارها لمخططين "مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي" 2001-2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009. و كان من نتائج ذلك نموا في نفقات القطاع من فترة لأخرى إذ سجل معدل نمو خلال الفترة 2004-2009 بنسبة 14.62% و إن كانت أقل من سابقتها إلا أن فترة 2005-2009 شهدت نموا اقتراب من 50% رغم أن النسبة من الإنفاق العام للدولة لم تتجاوز 4%.

أما فيما يخص الفصل الأول من العشرية الثانية من سنوات 2000 هي الأخرى شهدت نموا ارتفع بأربع نقاط مقارنة بفترة 2005-2009 من حيث الأهمية النسبية في الإنفاق الكلي للدولة. أما تطور النفقات خلال نفس الفترة و إن عرف نموا يتجاوز 30% إلا أنه يبقى أقل من نمو الفترة السابقة.

الجدول 16: تطور نفقات التجهيز خلال الفترة 1964-2014 (المبلغ بآلاف دج)

1971	1970	1969	1968	1967	1966	1965	1964	
2835000	3573000	4009000	1537000	1375000	1745715	903460	1108706	(1)
669000	654000	614850	147850	200000	30000	234200	170800	(2)
%23,60	%18,30	%15,34	%9,62	%14,55	%1,72	%25,92	%15,41	(3)
%97,71-	%6,37	315,86 %	%26,08-	%566,67	%87,19-	%37,12		(4)
1979	1978	1977	1976	1975	1974	1973	1972	
16260000	2913444	1321140 0	10873500	8685000	13022000	4190000	3435000	(1)
315400	288005	1025600	392000	125000	666000	665000	525700	(2)
%1,94	%9,89	%7,76	%3,61	%1,44	%5,11	%15,87	%15,30	(3)
%9,51	%71,92-	161,63 %	%213,60	%81,23-	%0,15	%26,50	%21,42-	(4)
1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	
45000000	6100000 0	5280000 0	46026000	48246000	42604000	31593000	23122000	(1)
7854000	7470000	6520000	6490000	253000	213000	285000	231500	(2)
%17,45	%12,25	%12,35	%14,10	%0,52	%0,50	%0,90	%1,00	(3)
%5,14	%14,57	%0,46	%2465,22	%18,78	%25,26-	%23,11	%26,60-	(4)
1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	
295000000	1300000 00	1090000 00	124000000	77000000	56012000	49500000	47500000	(1)
12200000	1020000 0	1070679 6	9199334	5124000	4551364	7130000	7100000	(2)
%4,14	%7,85	%9,82	%7,42	%6,65	%8,13	%14,40	%14,95	(3)
%19,61	%4,73-	%16,39	%79,53	%12,58	%36,17-	%0,42	%9,60-	(4)
2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	
613724000	5489780 00	4155000 00	290239000	280844000	205900000	273500000	301600000	(1)
31463000	2417600 0	2980000 0	22005000	20900000	19800000	17900000	15600000	(2)
%5,13	%4,40	%7,17	%7,58	%7,44	%9,62	%6,54	%5,17	(3)
%30,14	%18,87-	%35,42	%5,29	%5,56	%10,61	%14,74	%27,87	(4)
2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
2780579740	4311936610	750000000	720000000					(1)
66935680	141050360	38700000	38114871					(2)
%2,41	%3,27	%5,16	%5,29					(3)
%52,54-	%264,47	%1,54	%21,14					(4)
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
2941714210	2544206 660	282041658 1	247548750 0	3331952000	3231124100	2391260400		(1)
243865900	2731430 00	133624000	171797500	147000000	90677000	69462000		(2)
%8,29	%10,74	%4,74	%6,94	%4,41	%2,81	%2,90		(3)
%10,72-	104,41 %	%22,22-	%16,87	%62,11	%30,54	%3,77		(4)

(1) نفقات التجهيز للدولة ، (2) نفقات قطاع التربية ، (3) نسبة نفقات تجهيز القطاع من الإنفاق الكلي للدولة = (2)/(1) ، (4) معدل نمو نفقات التجهيز للقطاع.

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات لسنوات 1964-2011 و قوانين المالية لسنوات 2012-2013-2014

و يمكن تمثيل توضيح نسب تطور نفقات التجهيز خلال العشرية الممتدة ما بين 1964 و 2014 في الجدول الموالي:

الجدول 17: نسب تطور نفقات التجهيز خلال الفترة 1964-2014

	-2010	-2005	-2000	-95	-90	-85	84-80	-75	74-70	69-64
	2014	2009	2004	99	94	89		80		
(1)	7.02	3.31	5.92	6.58	7.97	14.28	3.41	4.93	13.03	13.67
(2)	30.09	49.56	14.62	15.68	13.52	2.20	491.05	46.32	-17.22	161.28

(1) %نفقات التجهيز من الإنفاق الكلي للدولة (2) %نمو نفقات التجهيز

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقاً من بيانات الجدول السابق

2-2-2- الهياكل التحتية:

لم يتوقف إنفاق الدولة عند التسيير بل تعداه إلى التجهيز من خلال انجاز المدارس و المتوسطات و الثانويات. و كان العدد الإجمالي خلال السنة 63/62 يقدر بـ 2666 مؤسسة تعليمية و بدأت الإنجازات تتولى حتى بلغ العدد 24504 مؤسسة سنة 2011/2010 بمعدل نمو تجاوز 819% مقارنة بسنة 63/62 أما معدل النمو السنوي خلال 49 سنة ، قدر في المتوسط بما يقارب 5% . و الجدول الموالي يعطينا صورة واضحة عن واقع الهياكل التحتية لقطاع التربية خلال 2011/1962:

الجدول 18: الهياكل التحتية من مؤسسات ابتدائية، متوسطة و الثانويات خلال الفترة 1962-2011

	المجموع	الثانويات		المؤسسات المتوسطة (بما فيها الملحقات)	المؤسسات الابتدائية	السنوات الدراسية
		التقنية	العامة			
معدل النمو السنوي المتوسط للفترة 2011/1962 %4.63	2666	5	34	364	2263	1963/1962
	5098	7	56	454	4581	1968/1967
	7058	7	65	519	6467	1971/1970
	10315	23	185	1073	9034	1980/1979
	10644	25	205	1151	9263	1981/1980
	15807	137	621	2355	12694	1990/1989
	20266	237	981	3319	15729	2000/1999
	22023	248	1133	3743	16899	2004/2003
	23304	-	1591	4284	17429	2008/2007
	24209	-	1745	4784	17680	2010/2009
	24504	-	1813	4901	17790	2011/2010

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء مرجع سابق و حساب النسب من إعداد الباحثين

رابعا: نتائج الإصلاحات و الإنفاق العام:

1- المعدل الفعلي للمدرس:

يقصد بالمعدل الفعلي للمدرس عدد الأطفال المسجلين في التعليم الابتدائي والمتوسط والذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 و 13 سنة مقارنة بعدد الأطفال من نفس السن و الذين لم يسجلوا للدراسة (وهذا خلال الفترة 1980/1965). و الإحصائيات المتوفرة في الجدول الموالي تأخذ بعين الاعتبار هذه الفئة و تهمل فئة المتمدرسين ذوي الأعمار الأقل من 6 سنوات و الأكثر من 13 سنة . أما بالنسبة للسنوات 2008/1989 تأخذ بعين الاعتبار الفئة العمرية 6 و 15 سنة استنادا إلى نفس السن.

تبين هذه الإحصائيات الآثار الناجمة عن البرامج و السياسات التي اعتمدتها الدولة و كذا الإنفاق العام في مجال التعليم عموما ومدى تعليم الفتاة مقارنة بالولد من جهة وانتشار نسبة الأمية من جهة أخرى .

من حيث تعلم الفتاة نلاحظ أن نسبة التعليم عند هذه الفئة كانت ضعيفة نوعا ما إذ لم تتعدى نسبة 33% من مجموع الفتيات خلال 1966/1965 ، بعد ذلك وبفعل إجبارية التعليم و مجانيته مع قوانين 1970 أصبح هناك اهتمام بتعليم الفتاة مما إذ نجد نسبتهما أخذت في الزيادة منذ 1965 إلى أن أصبحت توازي نسبة تعليم الذكور عند المستوى الابتدائي و المتوسط على السواء . كما كان لهذه السياسة دورا في رفع نسبة تعليم الذكور أيضا التي عرفت هي الأخرى مستوى متوسط في 1966/1965 و هذا راجع لضعف إمكانيات المالية للعائلات من جهة و تواجد الأغلبية في القرى و المداشر من جهة أخرى. إجبارية التعليم دفعت بالعائلات إلى تعليم أولادهم و لو كانوا في مناطق معزولة كما كان لمجانبة التعليم نفس النتيجة. وعليه وحسب ما هو موضح في الجدول أدناه بدأت السياسة تعطي ثمارها لدى كل من الذكور و الإناث و بالتالي انخفاض معدل الأمية لدى فئة 6 و 15 سنة.

الجدول 19: معدل التعليم لدى فئة الذكور و الإناث خلال الفترة 1965-2008

السنوات الدراسية	المجموع %	ذكور %	إناث %
1966/1965	45.4	57.7	32.9
1970/1969	54.0	66.5	38.8
1980/1979	77.3	88.4	65.7
1990/1989	85.83	93.80	77.20
2004/2003	93.46	95.12	91.74
2006/2005	93.70	95.02	92.33
2007/2006	94.84	95.84	93.80
2008/2007	95.39	96.43	94.31

مصدر الإحصائيات: الديوان الوطني للإحصاء (ONS, rétrospective statistique 1962-2011 (chapitre VI éducation)

أما من حيث توزيع النسب ما بين مختلف المستويات نلاحظ أن الفترة الممتدة ما بين 1970/1962 عرفت سيطرة واضحة لفئة الذكور مقارنة بفئة الإناث عند كل المستويات حيث بلغت في المتوسط أكثر من 37% لدى الإناث مقابل ما يقارب 63% لدى الذكور في المستوى الابتدائي، ما يقارب 29% لدى الإناث وأكثر من 17% لدى الذكور في المستوى المتوسط، أما ما يخص التعليم الثانوي فكانت النتائج تتجاوز بقليل نسبة 25% لدى الإناث وتقترب من 75% لدى الذكور. ولكن فيما يخص الفترة الممتدة ما بين 1989/2011 ما يلاحظ وهو على الرغم من ارتفاع نسبة الذكور في التعليم الابتدائي بما يقارب 53% و بما يزيد عن 51% في التعليم المتوسط إلا أن نسبة تواجد الفتاة في التعليم الثانوي أخذ اتجاها معاكسا للتعليم في المستوى الابتدائي و المستوى المتوسط إذ بلغت معدل يفوق 56% كما توضحه معطيات الجدول الموالي:

الجدول 20: معدل التعليم لدى فئة الإناث في التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي خلال الفترة 1962-2011

السنوات الدراسية	التعليم الابتدائي			التعليم المتوسط			التعليم الثانوي		
	المجموع	إناث %	ذكور %	إناث %	ذكور %		إناث %	ذكور %	
1963/1962	282842	36.37	63.63	8815	28.63	71.37	---	---	---
1966/1965	504552	37.87	62.63	32455	30.07	69.93	24.91	75.09	
1970/1969	630870	37.35	62.65	45276	27.91	72.09	25.53	74.47	
1980/1979	1274581	41.64	58.36	285383	38.67	61.33	34.79	65.21	
1990/1989	1798783	44.66	53.34	578838	41.10	58.90	45.16	54.84	
2004/2003	2166045	46.96	53.04	1057978	48.39	51.61	56.73	43.27	
2006/2005	2049927	47.00	53.00	1106260	49.03	50.97	57.73	42.27	
2007/2006	1926560	47.23	52.77	1216025	49.77	50.23	57.57	42.43	
2008/2007	1860190	47.31	52.69	1280541	49.33	50.67	57.57	42.43	
2009/2008	1535532	47.29	52.71	1538882	48.73	51.27	57.94	42.06	
2010/2009	1564131	47.28	52.72	1487730	48.74	51.26	58.25	41.75	
2011/2010	1584939	47.37	52.63	1458780	48.95	51.05	57.56	42.44	

مصدر الإحصائيات: الديوان الوطني للإحصاء مرجع سبق ذكره. و حساب نسبة الذكور من طرف الباحثين.

2- انخفاض نسبة الأمية

نتيجة للسياسات المتبعة في مجال التربية والتعليم والتي أخذت مبدأ إجبارية ومجانية التعليم استطاعت الجزائر أن تحقق تراجعاً كبيراً في مجال محاربة الأمية. و الدليل على ذلك نسب التعليم التي ارتفعت لدى فئة الذكور و فئة الإناث بعد الاستقلال حسب ما تم توضيحه في الجدول رقم 20 أعلاه.

لقد أعطت الدولة أهمية كبرى لقطاع التربية من خلال مخططات التنمية حيث خصصت على سبيل المثال ضمن المخطط 2005-2009 نسبة 26% من ميزانية الدولة لقطاع التعليم عموماً: 13.8% لقطاع التربية و التعليم و 6.4% لقطاع التعليم العالي. كما وضعت برامج خاصة ضمن الإستراتيجية التي اتبعتها في 2007 لمحاربة الأمية في فئة الكبار الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15-49 سنة و هذا في إطار برنامج "اقرأ". و قد مكن ذلك منح المرأة و الفتاة على حد سواء فرصة للتعليم. معدل الأمية الذي بلغ مستوى 95% في 1962 انخفض إلى ما يقارب 75% في 1966 (62.3%) بالنسبة للرجال و 85.5% بالنسبة للنساء¹³ ثم انخفض إلى أقل من 40% في 1990¹⁴ واستمر هذا الانخفاض إلى أن وصل إلى مستوى 22% في 2008 (15.5% للرجال و 28.9% للنساء) ولا زالت المجهودات متواصلة من أجل بلوغ معدل 18% في 2013 حسب الديوان

¹³ Le taux d'analphabétisme en Algérie passe de 85% à l'indépendance à 22% en 2008 in <http://www.djazair50.dz>

¹⁴ Algérie survol de l'éducation, Encyclopédie de l'Agora, , 01 avril 2012 in <http://agora.qc.ca/dossier/Algerie>

الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار¹⁵. تعبر الإحصائيات مثلا عن المجهودات حيث انخفضت الأمية في ظل 3 سنوات ما بين 2006-2008 بمعدل 6%.

حسب المختصين، تظهر هذه الإحصائيات وتيرة انخفاض معدل الأمية الذي سجل نسبة 13.10 % خلال الفترة الممتدة ما بين 1977-1966 ليحقق انخفاضا بسيطا خلال 1987-1997 بنسبة 11.70%. ومنذ تلك الفترة، أخذ هذا المعدل اتجاها تصاعديا مما سمح للمعدل بلوغ نسبة 22% في 2008¹⁶. وحسب منظمة اليونسيف فإن نسبة التعلم في الجزائر خلال الفترة 2008-2012 مست فئة الشباب من الرجال للفئة العمرية 15-24 سنة بمعدل 94.4% و فئة النساء لنفس الفئة العمرية بمعدل 89.10%¹⁷ مما يعطينا نسبة تعلم في المتوسط ما مقداره 91.75%.

الجدول 21: نسب التعلم و نسب الأمية في الجزائر حسب فترات مختلفة

السنة	1966	1995	2002	2003	2006	2008	2012-2008
%نسبة التعلم	25.4	61.6	69.9	70	72.75	77.4	91.75
%نسبة الأمية *	74.6	38.4	30.1	30	27.25	22.6	8.25

مصدر الإحصائيات: 2012Éducation : où se situe l'Algérie? [archive], Sarah Haderbache, Algérie Focus, 22 (juin) بالنسبة لسنة 2006 (ولسنة 2003 (CIA World Factbook , Index Munndi, 1^{er} janvier 2011) عن الموقع <http://fr.wikipedia.org>) بالنسبة لسنة 1966 (Le taux d'analphabétisme en Algérie passe de 85% à l'indépendance à 22% en 2008 in <http://www.djazair50.dz>

* حساب نسب الأمية من طرف الباحثين استنادا على المعلومات المتوفرة عن نسب التعلم.

3- التعليم التحضيري:

إن الإصلاحات التي باشرتها وزارة التعليم الوطنية في 2008¹⁸ أوضحت أن التربية التحضيرية "تشتمل التربية ما قبل المدرسية التي تسبق التمدريس الإلزامي" وهي تهيأ الأطفال للالتحاق بالتعليم الابتدائي الذين تتراوح أعمارهم ما بين 5 و6 سنوات (المادة 38). ولقد أصبح هذا التعليم ضروري و موزع ما بين المدارس التحضيرية، رياض الأطفال و أقسام الطفولة المفتوحة بالمدارس الابتدائية (المادة 40).

منذ الاستقلال، كانت مهمة التعليم التحضيري مقسمة ما بين دور الحضانة و حدائق الأطفال و قطاع التربية الوطنية الذي احتوى 289 قسما من الأفواج الصغيرة خلال السنة الدراسية 1981-1982. أما في سنة 1989-1990، احتوى قطاع التربية الوطنية 546 قسم للتعليم التحضيري ليرتفع إلى 1159 في 1995-1996 ثم ليصل إلى 1269 قسما في 1999-2000 و 2667 قسما في 2004-2005. في 2008 و مع تطبيق قانون 2008 تزايد العدد بثمان مرات مسجلا بذلك 18.068 قسما يضم 433000 طفلا (دون الأخذ بعين الاعتبار التلاميذ المنحدرين عن التعليم الخاص)¹⁹.

أما في 2012 وحسب وزارة التعليم الوطنية، لقد عمّم التعليم التحضيري ليمس 73% من الأطفال وقد خصص لهذا التعليم ملف مالي تجاوز 600 مليار سنتيم لشراء الموارد المطلوبة²⁰. وقد أحصت منظمة اليونسيف، فيما يخص المشاركة في التعليم ما قبل الابتدائي معدل خام قدر لدى الأولاد بنسبة 73.8% ولدى البنات بمعدل 75.4% وذلك خلال الفترة 2008-2012²¹.

جدول 22: تطور الأقسام التحضيرية ما بين 1981-2008

السنوات	1981-1982	1989-1990	1995-1996	1999-2000	2004-2005	2008
عدد الأقسام	286	546	1159	1269	2267	18068

المصدر : من إعداد الباحثة استنادا على معلومات جريدة المجاهد على الموقع <http://www.elmoudjahid.com/fr/mobile/detail-article/id/18105>

4- نسبة الرسوب و التخلي عن الدراسة:

1-1- نسبة التخلي عن الدراسة:

كان للإصلاحات التي قامت بها الدولة في مجال التربية والتعليم بعد الآثار السلبية خصوصا في مجال تخلي الأطفال عن الدراسة لأسباب متعددة منها، خصوصا بعد تطبيق المدرسة الأساسية، المحتوى التعليمي الذي أعجز الكثير من الأطفال عن مواصلة دراستهم.

رغم تسجيل تراجع في نسبة التخلي عن الدراسة في 1969/1970 مقارنة بسنة 1968/1969 بما يقارب 1% فيما يتعلق السنة الأولى ابتدائي إلا أنه سرعان ما ارتفع بعد 10 سنوات إلى أكثر من 2% ثم بدأ في الانخفاض ليصل إلى نفس المعدل تقريبا بعد

¹⁵ نفس المرجع السابق <http://www.djazair50.dz>

¹⁶ نفس المرجع <http://www.djazair50.dz>

¹⁷ http://www.unicef.org/french/infobycountry/algeria_statistics.html#0

¹⁸ القانون رقم 04-08 المؤرخ في 15 محرم عام 1429 الموافق ليوم 23 يناير 2008، المتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية. الجريدة الرسمية العدد 4 بتاريخ 2008/01/27

¹⁹ <http://www.elmoudjahid.com/fr/mobile/detail-article/id/18105> « Education préparatoire et préscolaire : à l'école de l'éveil » publié le 17/10/2011

²⁰ نفس المرجع لجريدة المجاهد www.elmoudjahid.com

²¹ http://www.unicef.org/french/infobycountry/algeria_statistics.html#0

20 سنة أي في 2010/2009 و حافظ على نفس المعدل خلال السنة المالية أي 2011/2010 ليصل في النهاية معدل التخلي عن المدرسة منذ بداية الدراسة إلى ما يعادل 2% تقريبا.

أما فيما يخص السنة الثانية ابتدائي ترتفع النسب لفترة ما قبل 1970 إلى ما يقارب 6% (1966/1965) ثم حافظت خلال بداية كل سنة من 3 عشرات المالية على معدل لم يتجاوز 2% . ثم بدأت في الانخفاض إلى أن سجلت تراجعاً في 2010/2009 مقارنة بالسنة 2009/2008 ثم عاودت الارتفاع عند نفس المعدل تقريبا وهو 2%.

أما فيما يخص السنة الثالثة وإن كانت تشارك السنة الثانية في نفس الملاحظة فيما يخص الارتفاع و الانخفاض في معدلات التسرب فإن المعدل في المتوسط هو متساوي بالتقريب.

توضح بيانات الجدول أن أكبر نسبة للتخلي عن الدراسة خلال الفترة الممتدة ما بين 2011/1962 تسجل في المرحلة الخامسة والسادسة من التعليم .

فيما بعد إصلاحات 2004/2003 بعد التعديل في أطوار المدرسة الأساسية سجل تخلي عن الدراسة بمعدل 2% في السنة الرابعة، 3% في السنة الخامسة، ما يقارب 10% في السنة السادسة . إذا كان في المتوسط يتم تسجيل 2% بالنسبة للسنوات فإن التخلي بين السنة الرابعة، الخامسة والسادسة سجل في المتوسط خلال 2011/2003 أكثر من 5% . وإن كانت هذه النسبة تبدو ضعيفة إلا أنها مهمة عندما تمس فئة عمرية تتراوح ما بين 9 و 13 سنة .

الجدول 23: معدل نمو التخلي عن الدراسة خلال الفترة 1962-2011 في التعليم الأساسي ما بين الطور الأول و الطور الثاني

السنوات الدراسية	1A.E	2A.E	3A.E	4A.E	5A.E	6A.E	7A.E	المعدل المتوسط لمختلف الأطوار
1963/1962	-----	-----	-----	-----	-----	-----	----	
1966/1965	3.03	5.96	7.67	5.80	24.14	9.40	10.86	9,55
1970/1969	-0.81	1.45	2.10	9.77	26.25	----	5.36	7,35
1980/1979	2.28	1.40	3.91	3.45	12.59	29.18	47.64	14,35
1990/1989	0.84	1.34	1.56	2.52	3.64	8.06	---	2,99
2004/2003	0.92	0.70	0.58	1.27	2.50	5.21	---	1,86
2006/2005	1.18	1.04	0.73	1.47	3.93	6.36	---	2,45
2007/2006	0.75	0.77	0.69	1.47	3.68	6.02	---	2,23
2008/2007	0.48	0.34	0.40	2.49	3.08	3.41	---	1,70
2009/2008	0.81	0.94	0.97	2.87	2.59	---	---	1,64
2010/2009	1.19	-2.10	0.66	2.89	4.86	---	---	1,50
2011/2010	2.07	1.89	1.65	3.06	1.15	---	---	1,96
المعدل المتوسط	1.16	1.25	1.90	3,37	8,04	9,66	21,29	

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء مرجع سابق، التنظيمي، (انطلاقاً من السنة الدراسية 2003-2004 ، بعد صدور الأمر 03-09 ، على المستوى التنظيمي تم إعادة هيكلة التعليم الأساسي في طورين بدلاً من 3 أطوار وهما التعليم الابتدائي ومدته 5 سنوات بدلاً من 6 و طور التعليم المتوسط ومدته 4 سنوات بدلاً من 3 سنوات).

2-2- نسبة المتخرجين :

كما عرفت المدرسة تسرب من المدرسة و تخلي عن مقاعد الدراسة، عرفت أيضاً إنتاج مجموعة من الخريجين من مستويات متوسطة و ثانوية. إلا أن المتمتعين في النسب المسجلة على مستوى الجدول أدناه، يلاحظ أنها ضعيفة، حيث أن أكبر نسبة في شهادة التعليم المتوسط ، وحسب الإحصائيات المتوفرة، سجلت في 1983/1982 و هي لم تتجاوز 30% أما فيما يتعلق بالسنة الأولى، الثانية و الثالثة من التعليم المتوسط نسب المرور إلى السنة المالية سجلت في فترة ما قبل "80" أما ما بعد هذه الفترة و بتطبيق نظام المدرسة الأساسية كانت النسب ضعيفة مما يدل على وجود رسوب و تكرار مما دفع بالكثير إلى التخلي عن المدرسة بصفة نهائية.

التعليم الثانوي بدوره عرف نوعاً ما ضعفاً في المرور إلى السنة المالية إذ لم تتجاوز النسبة الوطنية بالنسبة للسنة الأولى ثانوي حسب مختلف السنوات معدل 17% إلا في سنة 2008/2007 ، أما في باقي السنوات فهي تتراوح ما بين 7% و 14% في أغلب الحالات.

أما السنة الثانية أكبر نسبة وطنية سجلت في سنة 68/67 ولم تستطع باقي السنوات تحقيق هذا المعدل. وإن كانت بعض السنوات المالية قد وصلت إلى ما يقارب 12% إلا أن ذلك لا يخفي النسبة الضئيلة المسجلة إذ وصلت في بعض الأحيان (سنة 2007/2006) إلى ما يقارب 4% فقط.

نسبة النجاح في المستوى الثالث من التعليم الثانوي أي النجاح في شهادة البكالوريا لا تعكس المستوى الفعلي في المستوى الأول و الثاني، إذ تجاوزت في بعض الأحيان نسبة 50% و وصلت إلى ما يقارب 70% إذا كانت هذه نسب حقيقية فعلاً فكيف لنا أن نفسر مستوى السنة الأولى والثانية؟؟؟؟ أما سنوات 2008/2007 حسب ما صدر عن الديوان الوطني للإحصاء لم تبلغ نسبة النجاح وبالتالي المتخرجين إلا نسبة 7% أما في سنة 2010/2009 بلغت نسبة 10% . لنا أن نتساءل أمام ارتفاع النسب السابقة ما هي الحقيقة؟ حقيقة النجاح و التخرج .

الجدول 24: نسبة المتخرجين في الطور الثالث خلال الفترة 1966-2011

التعليم الثانوي			السنوات الدراسية	التعليم المتوسط				السنوات الدراسية
3A.S	2A.S	1A.S		4A.M	3A.M	2A.M	1A.M	
---	10.31	8.23	1972/1971		36.14	17.02	58.98	1967/1966
50.30	13.19	14.76	1975/1974		32.04	13.65	57.28	1968/1967
67.86	7.38	13.17	1981/1980		31.53	11.00	60.48	1969/1968
49.67	3.81	9.12	1985/1984		18.90	5.24	41.34	1980/1979
52.27	7.00	12.05	1990/1989	4AM/9AF	3AM	2AM/8AF	1AM/7AF	
39.89	11.80	11.28	1995/1994	29.82		0.44	7.08	1983/1982
30.60	11.20	13.18	2000/1999	28.94		2.39	0.06	1984/1983
26.72	6.52	9.92	2003/2002	28.98		8.28	7.31	1990/1989
24.86	8.71	13.40	2004/2003	22.03		10.39	8.99	2004/2003
20.16	8.39	14.78	2006/2005	19.81		8.39	10.14	2006/2005
13.33	3.51	11.46	2007/2006	22.10	5.36	7.42	7.80	2007/2006
6.81	8.17	16.91	2008/2007	11.01	12.37	10.87	8.56	2008/2007
22.41	10.07	11.46	2009/2008	15.93	7.81	9.59	9.48	2009/2008
9.42	7.10	7.85	2010/2009	9.72	10.02	8.82	9.02	2010/2009
19.01	6.33	10.66	2011/2010	10.97	9.08	7.72	10.25	2011/2010

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء مرجع سابق.

الخاتمة:

إن المدرسة الجزائرية التي عرفت النور بعد الاستقلال، ظهرت في ظروف عويصة خصوصا في ظل وجود معدل أمية بنسبة 95%، مما دفع بالدولة العمل على رفع التحدي من خلال وضع أسس للنظام التربوي.

أول ما بدأت به الدولة الفتية وهو تعويض البرامج الموروثة عن الحقبة الاستعمارية عبر تعميم التعليم باللغة الوطنية وجعله إجباريا بالنسبة لكل الأطفال حتى سن 14. وقد قامت الدولة ، كما تمت الإشارة إليه، إلى تنظيم التعليم وفق مراحل هي: التعليم الابتدائي، المتوسط والثانوي بما فيه العام والتقني.

كما مس التعليم عدة إصلاحات أولها الأمر رقم 35-76 التي جعلت التعليم إجباريا و مجانيا، وتعتبر أول مرجع قانوني للسياسة التعليمية. نشر هذه التعليم اصطحب بالتنشيط التدريجي للمدرسة الأساسية و تعميمها سنة 1988-1989.

إن المجهودات التي بذلتها الدولة انتهت بنتائج مهمة سواء من حيث ارتفاع نسبة التأطير على المستوى الوطني و ارتفاع نسبة الجزائر إلى ما يقارب 100%، كما توجه سلك التعليم نحو التأنيث بعد ما كان يكاد ينعدم بعد الاستقلال وهذا ما سمح للمرأة أن تخوض غمار الحياة العملية. أما من حيث المنشآت المدرسية فقد سجلت الجزائر حظيرة نظم ما يقارب 25000 مؤسسة تعليمية لمختلف الأطوار بعد أن كانت تقدر ب2666 خلال 62/63. وقد ساهم في تحقيق هذه النتائج الكمية الموارد المالية التي وفرتها الدولة لهذا الغرض. كما خصصت اعتمادات للخدمات الاجتماعية مثل تقديم المنح، إحداث المطاعم المدرسة، تسليم الكتب المدرسية بأسعار رمزية....

على الرغم من الإيجابيات المسجلة ، إلا أن المنظومة التربوية تشيها بعض النتائج السلبية مثل الإنتاج الكمي على حساب النوعية، نقص المنشآت المدرسية في المناطق الريفية مقارنة بنظيرتها الحضرية، عدم تكييف البرامج و الكتب المدرسية التي ترجع إلى "80" والتجديدات الطارئة عليها هي مجرد بعض التخفيفات، و يبقى بذلك يعاني التلميذ من القدرة على التحصيل في ظل ثقل المحفظة. كما أن التكوين البيداغوجي الذي مس الأساتذة يبقى غير كاف وهو تكوين يتم بالجملة و في ظل مدة زمنية قصيرة.

رغم هذه السلبيات تبقى المنظومة التربوية دائما ذات أهمية بالغة في بناء الأجيال والأمم مما يتطلب منحها كل الاعتبار والتقدير ومواصلة الإصلاحات بما يهيئ الطفل رجل الغد على الاستعداد لمواصلة التعلم وعدم النفور منه . لأن النفور معناه التخلي عن المدرسة مم وهذا ما يجعله عرضة للانحرافات في ظل محيط شائك و مجتمع يتأثر بما يحدث في العالم خصوصا في ظل التطور التكنولوجي السريع.

المراجع:

- 1- 50 سنة من تطور المنظومة التربوية: ولادة المدرسة الجزائرية من رحم التحدي على الموقع <http://www.djazair50.dz>
- 2- بوفلجة غيث "التربية و التكوين في الجزائر". الطبعة الأولى. دار الغرب ، وهران. 2003 .
- 3- الجزائر –التقرير الوطني عن تطوير التربية- الدورة 47 للملتقى الدولي حول التربية- جنيف ، 8-11 سبتمبر 2004.
- 4- القانون 09-09 المؤرخ في 13 محرم 1431 الموافق ل30 ديسمبر 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010 (الجريدة الرسمية رقم 78) .
- 5- القانون رقم 04-08 المؤرخ في 15 محرم عام 1429 الموافق ليوم 23 يناير 2008، المتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية. الجريدة الرسمية العدد 4 بتاريخ 2008/01/27.
- 6- القانون رقم 11-11 المؤرخ في 16 شعبان عام 1432 الموافق ل18 يوليو سنة 2011 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011 (الجريدة الرسمية رقم 40).
- 7- قوانين المالية لسنوات 2012-2013-2014
- 8- القوانين المالية لسنوات 2002 حتى 2010 و القانون التكميلي ل2011
- 9- المديرية العامة للميزانية.
- 10- المرسوم 35-75 الصادر بتاريخ 16 ابريل 1976 . الجريدة الرسمية. العدد 33 الصادر في 23 ابريل 1976
- 11- المرسوم الرئاسي رقم 01-238 المؤرخ في 12 أوت 2001
- 12- النشرة الرسمية للتربية الوطنية. الدخول المدرسي 2006-2007- المديرية الفرعية للتوثيق . عدد خاص سبتمبر 2006 .
- 13- نوال جابت " منظومة التربية الجزائرية منذ الاستقلال من التربية حق للجميع إلى الإصلاحات الكبرى" جريدة المساء ليوم 2012/07/05 على الموقع <http://www.djazair50.com/elmassa/61938>
- 14- وزارة التربية الوطنية. على الموقع www.m-education.gov.dz
- 15- ONS. rétrospective statistique 1962-2011 (chapitre VI éducation)
- 16- <http://agora.qc.ca/dossiers/Algérie> Survol de l'éducation *Encyclopédie de L'Agora*, 01 avril 2012
- 17- <http://www.djazair50.dz/?Cinquante-ans-de-services>
- 18- <http://www.elmoudjahid.com/fr/mobile/detail-article/id/18105> « Education préparatoire et préscolaire : à l'école de l'éveil » publié le 17/10/2011
- 19- http://www.hoggar.org/index.php?option=com_content&view=article&id=487:-----&catid=130:benmohammed-naim
- 20- http://www.unicef.org/french/infobycountry/algeria_statistics.html#0
- 21- Le taux d'analphabétisme en Algérie passe de 85% à l'indépendance à 22% en 2008 in <http://www.djazair50.dz>
- 22- <http://fr.wikipedia.org>
- 23- <http://www.viva-lalgerie.com/content/rentr%C3%A9e-scolaire-les-chiffres-qui-cachent-le-malaise>
- 24- Algérie survol de l'éducation, *Encyclopédie de l'Agora*, 01 avril 2012 in <http://agora.qc.ca/dossier/Algerie>
- 25- خمش مجد الدين " الدولة و التنمية في 'طار العولمة " دار مجدلوي للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2004، ص 201.
- 26- عدنان داود محمد العذاري / هدى زوير مخلف الدعي " الاقتصاد المعرفي و انعكاساته على التنمية البشرية " دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن الطبعة الأولى 2010، ص ص23-24 .
- 27- ابراهيم مراد الدعمة " التنمية البشرية (الانسانية) بين النظرية و الواقع" دار المناهج للنشر و التوزيع الأردن، 2008، ص 15.
- 28- المرجع السابق، الصفحة نفسها.
- 29- ابراهيم مراد الدعمة، مرجع سابق، ص ص 15-16.
- 30- عدنان داود محمد العذاري / هدى زوير مخلف الدعي، مرجع سابق، ص. 20.
- 31- مقدمة في التنمية البشرية المستدامة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن، أكتوبر 2003. www.jordandevnet.org/shd/introa.htm
- 32- محمد يوسف أبو ملوح "التنمية البشرية و دور التربية و الشباب فيها" مركز القطان للبحث والتطوير التربوي – غزة. على موقع الأنترنت www.almuallem.net/tanmiya1.html
- 33- نادر فرجاني " التنمية الإنسانية و اكتساب المعرفة المتقدمة في البلدان المتقدمة أغسطس 1999
- 34- عدنان داود محمد العذاري / هدى زوير مخلف الدعي، مرجع سابق، ص ص 41-45.
- 35- منظمة الصحة العالمية اللجنة الإقليمية لشرق الأوسط، القاهرة 02 أكتوبر 2003 .

- 36- حاروش نور الدين " الادارة الصحية وفق نظام الجودة الشاملة" دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2012، ص 74.
- 37- النماس أحمد فايز "الخدمة الاجتماعية الطبية" دار النهضة العربية للنشر ببيروت، الطبعة الأولى 2000، ص 42 .
- 38- سلو عثمان الصديقي "مدخل في الصحة العامة والرعاية الاجتماعية" المكتب الجامعي الحديث للنشر، الإسكندرية، 1999، ص ص 38-41.
- 39- عثمان سعيد عبد العزيز "اقتصاديات الخدمات " الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية مصر 1998، ص 204 .
- 40- <http://data.albankaldawli.org/indicator/SP.DYN.CBRT.IN>
- 41- المرجع السابق.
- 42- علي عبد القادر علي " اقتصاديات الصحة" المعهد العربي للتخطيط الكويت، العدد الثاني و العشرون، أكتوبر 2003، ص 10.
- 43- حاروش نور الدين " إدارة المستشفيات العمومية الجزائرية" دار كتامة للكتاب، الجزائر 2008، ص ص 132-155.
- 44- <http://data.albankaldawli.org/indicator/SP.DYN.CBRT.IN>
- 45- المرجع السابق، ص 66.
- 46- تقرير التنمية البشرية لعام 2013 " نهضة الجنوب، تقدم بشري في عالم متنوع"، ص 169.
- 47- التقرير الوطني لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إعداد الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، على موقع الأنترنت css.escwa.org.lb/ecw/1065/Algeria_formatted.doc.
- 48- علي دحمان محمد " دراسة نفقات الصحة و التعليم دراسة حالة ولاية تلمسان" مذكرة ماجستير تحت اشراف بركة محمد الزين، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2010-2011، ص ص 57-58.
- 49- أمير جيلالي " محاولة دراسة تسويق الخدمات الصحية في المنظومة الاستشفائية الجزائرية" أطروحة دكتوراه، تحت إشراف كساب علي، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 200.
- 50- علي دحمان محمد، مرجع سابق، ص ص 34-34.
- 51- خروبي بزار عمر "إصلاح المنظومة الصحية في الجزائر 1999 دراسة حالة :المؤسسة العمومية الإستشفائية الإخوة خليف الشلف" مذكرة ماجستير، تحت إشراف نور الدين حاروش، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2010-2011، ص 50.